

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٦٤

الجمعة، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد محمد زين
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيد شبوكوسكاس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	نيجيريا	السيد بوساه
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

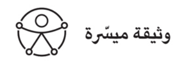
صون السلام والأمن الدوليين

إحاطة بشأن تقرير الأمين العام: مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2015/846)


1538223 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

إحاطة بشأن تقرير الأمين العام: مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2015/846).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/846، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأمين العام بان كي - مون، الذي أعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): من دواعي السرور أن أنضم إلى الأعضاء اليوم. وأعرب عن امتناني لرئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة الهامة. إنها المرة الأولى التي ينظر فيها مجلس الأمن في توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وتوصياتي الواردة في تقرير التنفيذ (S/2015/682). وآمل أن يكون هذا بداية حوار وعمل مستمرين لتعزيز عمليات الأمم المتحدة للسلام.

لقد أطلقت مبادرة عمليات السلام نتيجة القلق الشديد إزاء نطاق نزاعات اليوم وشدتها. ولا تزال التكاليف البشرية والسياسية والمالية للنزاعات في ازدياد. وينتج عن الإخفاقات السياسية انعدام الأمن والظلم والحرمان لملايين الناس اليوم وتأجيج نزاعات الغد.

كما تضيف متطلبات النزاعات أعباء هائلة على كاهل أدواتنا للسلام والأمن، ولا سيما عمليات الأمم المتحدة للسلام. إذ يجري نشر بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في أماكن أكثر من أي وقت مضى، وبتشكيلات أكبر. وهي تكافح من أجل تنفيذ الولايات المعقدة. وتعاني نظمنا الإجهاد جراء نطاق العمليات. ولا نستجيب دائما بالسرعة والفعالية اللازمتين. نحن نواجه صعوبة في مواكبة تطور كل نزاع. ونجد من الأصعب إنهاء النزاعات وتوطيد السلام.

ولهذا السبب طلبت إلى فريق من الشخصيات البارزة برئاسة السيد خوسيه راموس - هورتا، رئيس تيمور - ليشتي السابق، النظر في الكيفية التي يمكن بها تكييف مجموعة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأكملها لمواجهة تحديات اليوم. إن تعزيز عمليات السلام مهمة جماعية ستتطلب تعاون العديد من الجهات الفاعلة. وفي تقريري عن التنفيذ، حددت تلك المجالات التي يمكن للأمانة العامة أن تتخذ فيها إجراءات ملموسة. كما أشرت إلى المجالات التي تكون فيها مشاركة الدول الأعضاء، والجمعية العامة، ومجلس الأمن أمرا أساسيا. وأبرزت أيضا أهمية الشراكة من أجل تحقيق أهدافنا.

وينصب تركيز جلسة اليوم على الدور الذي يمكن أن يقوم به مجلس الأمن في تعزيز عمليات السلام. قدم الفريق عددا من التوصيات وقدمت أنا مقترحات عملية لتنفيذها. تشمل التوصيات ثلاثة مجالات عامة هي: أولا، المشاركة السياسية؛ وثانيا، تصميم عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة وتنفيذها؛ وثالثا، تعزيز الشراكات. وأود أن أتناول كل منها بإيجاز.

أولا، بالنسبة للمشاركة السياسية، تمثل عمليات السلام أدوات سياسية. ينشرها المجلس لتعزيز التوصل إلى تسوية سياسية للتراعات ودعمها. وهي إشارة على الالتزام الدولي بالمساعدة في إيجاد الحلول السياسية وإدامتها. وتكتسي المشاركة السياسية للمجلس حتى قبل الإذن بعملية سلام أهمية بالغة وتظل أساسية طوال مدة أي بعثة.

ومن النتائج المحورية للاستعراض أن المنع هو الوسيلة الأكثر فعالية للتصدي للتكاليف المتزايدة للتراعات. وهو أيضا أفضل طريقة لدعم الشركاء الوطنيين والإقليميين الذين يجب أن يكونوا في طليعة جهود المنع.

ويمكن أن يكون للجهود الملتزمة المبذولة فيما بين أعضاء المجلس للتوحد حول استراتيجية سياسية مشتركة من أجل تخفيف التوتر تأثير قوي. فالبيانات العامة والرسائل الخاصة الصادرة من المجلس إلى الأطراف تشكل تصورات وإجراءات على أرض الواقع. أما مشاركة المجلس مع أصحاب المصلحة الإقليميين وغيرهم من أصحاب المصلحة، واستخدام الجزاءات – عند الاقتضاء – فيمكن أن تغير الحوافز التي تدفع الأطراف الرئيسية وتضطلع بدور في الحد من تدفق الأسلحة والأموال التي تؤجج التراعات. ويمكن أن تساعد مشاركة المجلس على منع انتشار التراع وتحسين الدعم المقدم إلى المدنيين المتضررين. وتكون هذه المشاركة المبكرة أكثر فعالية عندما تكون جماعية وعندما تتم بالشراكة مع الجهات الفاعلة الإقليمية وعندما تكون مستمرة عبر فترة من الزمن.

كما أن مشاركة المجلس مع الحكومات المضيفة حاسمة الأهمية لضمان وفائها بالتزاماتها فيما يتعلق بسلامة حفظة السلام النظاميين والموظفين المدنيين وأمنهم وحرية تنقلهم. وقد شهدنا مرة تلو الأخرى بعثات تمنع من أداء مهامها التي كلفت بها جراء مجموعة من العقبات الإدارية وغيرها من القيود.

ولكي نتخذ إجراءات مبكرة، فإننا بحاجة إلى المعلومات في الوقت المناسب. وقد التزمت بتقديم إحاطات إعلامية صريحة وفي حينها إلى المجلس بشأن الحالات المثيرة للقلق المتزايد، لا سيما الحالات التي يكون فيها المدنيون في خطر جسيم. إن المكاتب الإقليمية ومبعوثي الخاصين لهم فائدة بالغة في دعم المشاركة السياسية المبكرة والفعالة. تسعى مبادرتي المعنونة ”الحقوق أولا“ إلى تركيز اهتمام منظومة الأمم المتحدة على منع الانتهاكات الخطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

وحيثما تنشر البعثات، نكون بحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للاستراتيجيات السياسية التي تدعمها. وسوف أشجع ممثلي الخاصين على تركيز إحاطاتهم الإعلامية على حالة الجهود السياسية وتحديد المخاطر والتحديات والفرص من أجل إحراز التقدم.

وسنكون أكثر وضوحا بشأن الدور الذي بوسع المجلس، وينبغي له، أن يضطلع به. ويمكن أن يشمل ذلك إشراك ممثلي الأعضاء في البلدان التي تستضيف بعثاتنا الذين يمكنهم إبراز تصميم المجلس الجماعي في انخراطهم مع جميع الأطراف.

والمجال الثاني الذي يمكن فيه لعمل مجلس الأمن أن يعزز عمليات السلام هو تحسين وضع ولاياتنا وتنفيذها. ويلزم أن تكون الولايات مكيفة بشكل أفضل مع احتياجات بيئة التراع المحددة، وقادرة على التكيف فيما تتطور مراحل التراع. ويجري إحراز تقدم جيد في تحديد أولوية الولايات لكي تكلف البعثات بمهام واقعية ويمكن إنجازها. كما أؤيد توصية الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام المتعلقة بالولايات المتعاقبة. ويمكن لاتخاذ نهج متسلسل أن يعزز جهود التركيز على توفير الحماية العاجلة وإنجاز المهام السياسية. وبوسعه إتاحة فرصة أكبر لانخراط مجلس الأمن والعمليات السياسية مع الأطراف الفاعلة الوطنية والشركاء الإقليميين ولتحسين توجيه الجهود صوب تحقيق الأولويات

الوطنية. كما يمكن لاتخاذ نهج متسلسل أن يوائم بشكل أفضل بين المهام والقدرات ويكشف الفجوات.

وستتوقف الولايات المتعاقبة والمحددة الأولويات على تلقي المجلس تقييمات أفضل وأكثر انتظاما من الأمانة العامة. وأقوم باتخاذ مجموعة من التدابير لتعزيز تحليل الأمم المتحدة وتخطيطها في المقر، وفي بعثاتنا الميدانية وفي كامل منظومة الأمم المتحدة. ووجهت مكتبي بالذات بتولي المسؤولية الإضافية عن المساعدة في تحسين الطريقة التي نطور بها – وفي نهاية المطاف نقدم بها للمجلس – التحليل الحسن التوقيت والجيد النوعية والخيارات ومسارات العمل المقترحة. كما أننا نقوم بتعزيز نوعية تقاريرنا وتحسين توقيتها.

ويتحمل المجلس مسؤولية عن كفالة أن يكون حفظة السلام مجهزين للاضطلاع بمهامهم. وذلك يعني ضمان أن يكون لدينا مجموعة من القدرات المطلوبة لعمليات السلام الحديثة المعقدة والخطيرة بشكل متزايد. ومن الأمور الضرورية رفع درجة الاستعداد التعبوي، ووضع الترتيبات الاحتياطية، وكفالة مرونة الدعم الميداني والرعاية الصحية الجيدة النوعية. وتحتاج البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بشرطة إلى الدعم في توفير عناصر التمكين البالغة الأهمية، ويلزم ترشيد ممارسات الأمم المتحدة الإدارية وتكييفها.

وبالقدر نفسه، نحن بحاجة إلى انخراط الأعضاء حينما لا تسير الأمور بشكل جيد. وحيث تسند إلى عمليات الأمم المتحدة للسلام ولاية لحماية المدنيين، عليها أن تستخدم جميع الأدوات، بما في ذلك، عند الضرورة، استعمال القوة. ولكن ذلك لا يحل مكان البحث عن تسويات سلمية؛ بل يجعل انخراط أعضاء المجلس أكثر أهمية. وعلى نحو مماثل، حينما يكون هناك إخفاق في التصرف في وجه التهديدات للمدنيين، سأحيط المجلس علما بذلك. وأطلب، بدوري، انخراط الأعضاء، على الصعيدين السياسي والتنفيذي، للمساعدة في إصلاح تلك الحالات. وأقدم طلبا مماثلا بشأن مسائل سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة. وإذا أظهر المجلس أنه سيبقى منشغلا بسلوك أية بعثة وبأعمال أفرادها، فإن بوسع ذلك أن يكون حافزا قويا للأداء.

وتركز المجموعة الثالثة من التوصيات على الحوار القوي مع الشركاء، وهو أمر بالغ الأهمية لوضع ولايات أكثر تكييفا مع الاحتياجات ولتعزيز مشاركة المجلس السياسية. ولا مناص من الانخراط العميق مع الشركاء الإقليميين. ونحن بحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات والحوار، وعند الاقتضاء، التعاون في تخطيط عمليات السلام وإدارتها. ويلزم أن نقدم الدعم الفعال لشركائنا، ويجب أن يبدأ ذلك بدعم الاتحاد الأفريقي، وهو شريكنا الإقليمي الرئيسي في الوقت الحالي.

وبالمثل، فإن العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والمساهمة بشرطة أساسية لعمليات السلام الفعالة. ونحن بحاجة إلى فهم أعمق لتوقعاتنا الخاصة ولقدراتنا وللقيود التي تواجهنا. ويلزم أن ننخرط بشأن ما يلزم وما هو متاح قبل وقت كاف من تكليف أية عملية السلام. وأرحب بحوار المجلس مؤخرا مع البلدان المساهمة بقوات، وأناشد الأعضاء النظر في اقتراحاتي من أجل زيادة تعزيز التشاور الثلاثي.

ويجدد اتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) مؤخرا جدول أعمال للتنفيذ القوي لقرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فقد عممت اعتبارات النساء والسلام والأمن تعميما كاملا في كامل مبادرة عمليات السلام. كما أن تقريري عن عمليات السلام استفاد من توصيات فريق الخبراء الاستشاري بشأن بناء السلام وأدمج هذه التوصيات بغية كفالة وجود روابط قوية. وفي ذلك الصدد، ينبغي إيلاء الاعتبار لتعزيز التعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام.

وبوسع تلك الجهود، مجتمعة، أن تمكننا من تجديد أدوات الأمم المتحدة لمعالجة النزاعات وحماية السكان ومساعدة

البلدان على إيجاد مسارات دائمة للسلام. ويحدوني الأمل في أن تشكل مناقشتنا اليوم الخطوة الأولى في انخراط مستمر مع جميع أعضاء المجلس دعما لعمليات السلام الأكثر فعالية وكفاءة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأنا على استعداد للعمل مع المجلس في الأشهر المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام شكرا جزيلا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر رئاسة المجلس على عقد هذه الإحاطة الإعلامية، وأيضا على مذكرتها المفاهيمية (S/2015/846، المرفق). كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وفي حين نحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2015/682) وبتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى (انظر S/2015/446)، فإننا ندرك أن هذه إحدى الجلسات العديدة المقرر عقدها على نحو مشترك مع الدول الأعضاء، لا سيما مع البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بشرطة. وفي ذلك الصدد، نشير إلى الولاية المحورية للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام حينما يتعلق الأمر بتلك العمليات.

وإذ أتناول المسائل المحددة التي طلبها رئيس المجلس في مذكرته المفاهيمية، فإننا نؤيد استخدام مصطلح عمليات حفظ السلام الذي اقترحه الفريق المستقل وأيده الأمين العام، وهو يشير إلى طائفة واسعة من أعمال المنظمة بشأن السلام والأمن وفي الوقت نفسه يشمل أيضا أدوات وصكوكا مرنة مثل أفرقة الخبراء والمستشارين في مجالي السلام والأمن.

ونتفق مع الملاحظات الواردة في التقريرين ومفادها أن على المجلس أن يمارس تأثيره السياسي الجماعي من أجل التوصل إلى حلول سلمية. ويجب أن تكمن هذه الملاحظات في صميم عمليات حفظ السلام. ويتولى المجلس المسؤولية عن الكشف المبكر لبروز النزاعات ويبحث عن آليات الاستجابة بغية تجنب تكرار حلقات العنف والتغلب عليها. ويجب النظر في المسائل التي يحتمل أن تثير الاضطراب في إطار بند ”الأعمال الأخرى“ من أجل رصد الأزمات وإبلاغ البلدان المعنية بقلق المجلس حيال الحالات التي تواجهها. ويمكن أن تكون التوعية في الوقت المناسب من جانب المجلس أداة قوية للردع ولتسهيل الأعمال الوقائية – وهي أحيانا بعيدة المنال حتى الآن بسبب عدم اتخاذ إجراء جماعي. وينبغي أن يستكمل الدور السياسي للمجلس، بقدر الإمكان، بتعزيز أعمال الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من خلال آلياتها المختلفة.

ويجب أن تكون عمليات السلام التي ينشرها المجلس جزءا من استراتيجية شاملة توضع لدعم العملية السياسية. ونتفق على ضرورة اتخاذ نهج متسلسل في وضع الولايات. وفي ذلك الصدد، من الضروري وضع أهداف سياسية متوسطة وطويلة الأمد، بما في ذلك آليات التحقق الميداني واستراتيجيات التنفيذ. ولا بد من وضع الولايات بتوافق الآراء من الأطراف المعنية في النزاع، إلى جانب الأمانة العامة والمجلس.

ويجب أن تتمكن كل تلك الأهداف من الاستجابة للتغيير الهيكلي الذي يشجع تحقيق السلام والديمقراطية والتنمية الشاملة للجميع.

وقد يكون من المفيد أيضاً لبلوغ ذلك الهدف إعادة تناول أداء الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع للمجلس، وذلك بغية تعزيز علاقاته إلى أقصى حد بالبلدان المساهمة بوحدات عسكرية وقوات شرطة. وعلينا كذلك معالجة مساهماتها على نحو أفضل لدى إعداد الولايات لأنَّ لديها معلومات عن الحالة الميدانية وتقييمات لما يمكن أو لا يمكن تحقيقه.

ختاماً، أود أن أشير إلى أنَّه في سياق التخطيط لبعثات السلام، يتعيَّن علينا أيضاً أن نعالج، من البداية تماما، إدماج

ومشاركة مستشارين في الشؤون الجنسانية ومستشارين لحماية النساء والأطفال وحقوق الإنسان، بوصفهم فئات مستقلة بغية ضمان حماية الناس الذين يعيشون أوضاعا هشة.

السيد سواريث مورينو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): نشكر الرئيس على عقْد هذه الجلسة الهامة، كما نشكره على المذكرة المفاهيمية (S/2015/846، المرفق) التي عمَّمها. ونشكر الأمين العام أيضاً على إحاطته الإعلامية القيِّمة.

إنَّ المذكرة المفاهيمية تركِّز على توصيتَين محدَّدتين جداً، كانتا قد صيغتا في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، وتناولهما الأمين العام في تقريره عن التنفيذ (S/2015/682). فأولاً، ينبغي أن تخضع ولايات حفظ السلام لإذن متسلسل وأن تكون محددة بحسب السياق الميداني، وثانياً، يجب على مجلس الأمن أن يستخدم نفوذه السياسي الجماعي للتوصل إلى تسويات سياسية.

وفنزويلا ترحب باتباع نهج قائم على إذن متسلسل للولايات. وفي هذا الصدد، نعتقد أنَّ العملية يجب أن تتكوَّن من ثلاث مراحل. أولاً، تحديد ما إذا كانت الظروف الميدانية ملائمة لنشر عمليةٍ لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وثانياً، إذا كانت تلك هي الحالة، ينبغي نشر عملية ذات ولاية محدودة تقتصر على توفير الحماية والأمن، وثالثاً، توسيع نطاق ولاية العملية لتشمل مجالات أخرى متعددة الأبعاد.

وكجزء من المرحلة الأولى، يجب على الأمانة العامة أن تنتشر في الميدان وأن تجري تحليلاً كاملاً لسياق النزاع، فضلاً عن أولويات ونوايا الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين. ويجب عليها أيضاً أن تحدد المتطلبات العسكرية والشرطية المتخصصة اللازمة لتنفيذ الولاية، بما يشمل خيارات الانتشار السريع وتشكيل القوات. ولدى إصدار الأمانة العامة لملاحظاتها، يجب عليها أن تنظر في ما إذا كانت الظروف الميدانية ملائمة أم لا لنشر عملية حفظ سلامٍ تابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نود أن نردد الشواغل التي أعرب عنها الفريق الرفيع المستوى بشأن نشر حفظة السلام في الحالات التي ليس فيها سلامٌ يُحفَظ أو حتى عملية سياسية جارية.

ويجب أن يكون واضحاً أيضاً أنَّ عمليات حفظ السلام لم يتم إنشاؤها لبدء أو تنشّيط عمليات سياسية أو إدارة نزاعات ليس فيها سلام أو خوض عمليات عسكرية ضد الجماعات الإرهابية أو لتولّي المسؤولية عن مهام متبقية من عمليات لمكافحة الإرهابيين أو أي أنواع أخرى من الهجمات التي تنفِّذها تحالفات مخصصة أو قوات إقليمية أو دون إقليمية تركت الميدان. وفي هذا الصدد، نسلِّط الضوء على السابقة الواردة في التقرير المشترَك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن النقاط المرجعية لنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال. فقد أكَّد أنَّ الظروف الأَمنية الميدانية ليست ملائمة بعد لنشر مثل تلك العملية. وكما يشير تقرير الفريق الرفيع المستوى، من المؤسف أنَّ التدابير الوقائية نفسها لم تُتَّخذ في الحالات الأخرى التي نُشِرت فيها عمليات دون دراسة مسبَقة للسياق السياسي أو الأمني الميداني، ودون تقييم ملائم للمتطلبات الحسِّية والمادية اللازمة لنجاح البعثة.

وكجزء من المرحلة الثانية، وشريطة أن يكون الأمين العام قد قرَّر أنَّ الظروف السياسية والأمنية الميدانية ملائمة لانتشار عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، يمكن لمجلس الأمن عندئذ أن ينظر في إنشاء ولاية أولية مؤقتة تركز على الأبعاد الأمنية والسياسية وأبعاد الحماية. وبناءً على ذلك، يمكن للأمين العام إبقاء مجلس الأمن مطَّلعاً على التقدم المحرَز ميدانياً.

وكجزء من المرحلة الثالثة، حين يقرِّر الأمين العام أنَّ الظروف ملائمة لإنشاء بعثة متعددة الأبعاد أوسع نطاقا، يمكن لمجلس الأمن حينئذٍ أن ينظر في توسيع الولاية لتشمل مجالات أخرى، بما فيها تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وإصلاح القطاع الأمني ورصد الاتجار بالأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة وتنسيق الجهود لبناء القدرات وتطوير المؤسسات المحلية بين أمور أخرى.

وعلى صعيد استخدام النفوذ الجماعي لمجلس الأمن في سبيل إيجاد حلول سياسية، تعرب فنزويلا عن الحذر. فوفقاً للمذكرة المفاهيمية التي أعدَّها الرئيس، وانسجاماً مع محتويات تقرير الأمين العام، من المأمول أن يستخدم مجلس الأمن عضلاته السياسية، في الحالات التي تنطوي على إمكانات قليلة جدا للتوصل إلى حلٍّ سياسي في الأجل القصير، أو إذا كان التزام الدولة المضيفة ضعيفاً، لبدء العملية ميدانياً. ويقترح الرئيس في مذكرته استخدام المجموعة الكاملة من الأدوات والوسائل المتاحة لمجلس الأمن، بدءاً من إصدار البيانات الصحفية وصولاً إلى فرض الجزاءات ونشر القوات ميدانياً.

إنَّ فنزويلا تدرك تماماً أهمية منع نشوب النزاعات وتخفيفها، وأهمية الدور الأساسي الذي يؤديه مجلس الأمن في هذا السياق. بيد أنه لا يسعنا إلاَّ أن نؤكد ما أعرب عنه تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490)، وهو تحديدا أنَّ الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، لمَّا تعرف بعد كيفية تعديل وسائلها لكي تلائم السياق الدولي، وأنها تفضِّل الحلول العسكرية غالباً. وبعبارة أخرى، فإنَّ فنزويلا ستنظر في استخدام العناصر غير القسرية في مجموعة الأدوات المتاحة لمجلس الأمن، مثل البيانات الصحفية والبيانات الرئاسية والمناقشات المفتوحة أو المشاورات المغلقة. لكننا نشعر بالقلق الشديد حيال الاستخدام المتواتر للحلول القسرية والعسكرية للنزاعات – وهو توجُّه أظهره مجلس الأمن بمرور الأعوام.

وينبغي لمجلس الأمن أن يختار استخدام آليات سلمية لتسوية النزاعات في إطار دوره لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يستخدم مزيداً من التدابير غير القسرية بمزيد من الحزم والفعالية، وألاَّ يوظِّف استخدام القوة والجزاءات إلاَّ كملاذٍ أخير بعد استنفاد جميع الخيارات الأخرى، وحينما تكون هناك فرصة حقيقية أمام الخيار الأخير لترك أثر إيجابي في تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد حلٍّ للنزاع.

ختاماً، وكما سبق أن فعلنا أثناء المفاوضات بشأن البيان الرئاسي الجاري إعداده، نود أن نُبرز ضرورة أن نضع في اعتبارنا أنَّه على الرغم من أنَّ مجلس الأمن يؤدي دورا أساسيا في إعداد ولايات عمليات حفظ السلام، فإنَّ اللَّجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهي جهاز فرعي تابع للجمعية العامة، هي الهيئة المأذون لها بتصميم السياسات والمبادئ في هذا المجال. وهناك أيضاً عملية حكومية دولية جارية في عدة لجان تابعة للجمعية العامة للنظر في توصيات تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وتقرير الأمين العام ولتحديد المسار الذي يجب اتِّباعه لتنفيذ التوصيات.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية اليوم. وقد قرأنا بعناية شديدة التقرير الذي أعده الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة (انظر S/2015/446) وتقرير الأمين العام (S/2015/682) والذي يتضمن رؤيته لتنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى.

وستكون تلك الوثائق نقطة انطلاق جيدة لكي تجري الدول الأعضاء تحليلا شاملا ومتأنيا للسبل الكفيلة بمواصلة تطوير هيكل حفظ السلام لمنظمتنا العالمية.

ونحن نتفق على أن التهديدات والتحديات التي نشهدها اليوم، فضلا عن الطابع المتغير للنزاعات الراهنة، تتطلب التكيف الملائم من جانب الأمم المتحدة. ونحن نتفق تماما مع النهج المتبع في التقارير بما يفيد بأن هناك حاجة إلى التغيير في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا سيما فيما يتعلق بالأدوات السياسية لتسوية الأزمات. وينبغي أن تشكل الجهود الدؤوبة ذات النوعية الجيدة على صعيدي السياسة

والوساطة أولوية بالنسبة لنا. وقد أظهرت تجارب النزاعات في مختلف أنحاء العالم أن نهجا من هذا القبيل هو ما يساعد في القضاء على الأسباب الجذرية للصراعات وليس مجرد معالجة الأعراض. وإلا فإنه من المرجح أن الأزمات، حتى بعد فترة هدوء مؤقت، ستعاود الظهور مجددا.

ونحن نؤيد الملاحظة التي تفيد بأن هناك حاجة إلى تعزيز التعاون العالمي والإقليمي في مجال صون السلام والأمن الدوليين. إن دور الأمم المتحدة وسلطتها الكبيرة من حيث إمكاناتها في مجال حفظ السلام فريدة من نوعها. غير أنه من المهم أيضا أن تكون درجة مشاركة المنظمة متوازنة بدقة حسب الحالة في كل بلد. وعلاوة على ذلك، يجب أن تراعى مصالح واحتياجات شعب البلد قدر الإمكان، من خلال تنظيم حوار وثيق مع الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية. وما زلنا مقتنعين بأن وجود الأمم المتحدة يجب ألا يسعى إلى مساعدة البلد المضيف إلا على أساس الأولويات التي حددتها حكومة ذلك البلد. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن يكون هناك تعاون منتظم بناء بين حفظة السلام والسلطات المحلية في البلد المضيف، إلى جانب الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الدولة المستقبلة.

وقد أولينا اهتماما خاصا للأفكار الواردة في التقرير التي تفيد بعدم استخدام حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. فالمجتمع الدولي لديه أدوات أخرى متاحة من أجل هذا الغرض. ومن المشجع في هذا الصدد، أن التوصيات قد أكدت على المبادئ الأساسية لحفظ السلام. ولا يمكننا الموافقة على الفكرة التي تطرح بشكل متزايد في الأمم المتحدة والقائلة بأنه ينبغي أن يكون هناك تفسير مرن لحفظ السلام. إن حماية المدنيين أحد الأهداف الرئيسية لحفظ السلام وستظل كذلك، لكن لا يمكن أن تكون الهدف النهائي للعملية، لأن الحاجة لحماية المدنيين ليست سبب النزاع بل نتيجة له. يجب ألا ننسى أن المسؤولية عن حماية المدنيين ينبغي أن تتحملها الدول نفسها. هي وحدها التي يمكنها، في نهاية المطاف، أن تكفل نوعية هذه الحماية واستقرارها . وفي هذا الصدد، فإن أحد الأهداف الرئيسية لعمليات حفظ السلام هو مد يد المساعدة إلى البلد المضيف خلال الأوقات الصعبة، عندما لا يستطيع أن يتحمل هذه المسؤولية بمفرده. وهذه المساعدة يجب أن تكون محايدة وبناء على موافقة الدولة المضيفة والتفاهم معها. وفي الوقت نفسه، يجب ألا ننسى أنها، في أي حال، تدبير مؤقت لازم من أجل إتاحة الوقت للتوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي.

ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نتوخى الحذر فيما يتعلق بالتركيز المفرط على مسائل حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك مبادرة حقوق الإنسان أولاً التي أطلقها الأمين العام والمسائل الجنسانية. نحن لا نحاول أن نقلل من أهمية تلك المسائل، لكننا نحث على اتباع نهج عقلاني ومسؤول تجاهها. وإلا فإنه قد يؤثر على تنفيذ المهام الرئيسية لحفظ السلام. وثمة حاجة إلى أن تحترم مختلف الإدارات التابعة للأمانة العامة ولاياتها احتراما دقيقا، وأن تحد من ممارسة الاضطلاع بولايات الآخرين وبالتالي ازدواجية الجهود. وينبغي ألا تؤدي كلمات حديثة، مثل ''الصلات'' و'' الاتساق'' و''التنسيق'' و''المرونة''، والتي يجدها المرء في كل قرار تقريبا من قرارات الأمم المتحدة إلى قيام كل شخص بعمل الآخر. وستكون النتيجة الحتمية لذلك أن أحدا لن يقوم بأي عمل وأن أحدا لن يتحمل المسؤولية عن أي شيء. وكأثر جانبي لهذا النهج، فقد شهدنا ازديادا في عدد المكاتب وارتفاعا في التكاليف والنفقات. ويتعين تقليص آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال حفظ السلام، وعدم إنشاء آليات إضافية للقيام بذلك. وعلاوة على ذلك، يجب ألا نقيد عدد البلدان المساهمة بقوات بصورة مصطنعة، ويجب ألا يكون للأمانة العامة صلاحيات

أوسع نطاقا مما ينبغي على سياسة التوظيف، بما في ذلك في مجالي النشر المبكر وإدارة شؤون الموظفين المدنيين.

ومن الضروري أن تقوم الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان في المنطقة وإيجاد أشكال أخرى للتعاون. ويمكن أن يعمل ذلك التعاون على مسارات مختلفة: من تبادل المعلومات وأفضل الممارسات إلى الأنشطة المشتركة في الميدان وتقديم الدعم بالموارد من أجل التصدي بسرعة وفعالية للتحديات القائمة والناشئة. ونحن نرى إمكانية كبيرة في تطوير هذا النوع من التعاون في جميع مناطق العالم تقريبا.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن المجموعة الكاملة من المسائل، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتدابير الوقائية ومبادئ حفظ السلام والتغيرات الهيكلية في الأمانة العام، وكذلك استخدام الموارد البشرية والمالية وإعادة توزيعها، تتطلب أن تنظر فيها الدول الأعضاء بصورة موضوعية وملموسة. وينبغي الاضطلاع بهذا العمل بصورة رئيسية داخل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة، واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن رؤيته لمستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهذه رؤية نتشاطرها تماما. تتشاطر فرنسا تماما الإطار المفاهيمي الذي اقترحه الأمين العام في تقريره عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام (S/2015/682) استنادا إلى تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، بقيادة السيد راموس – هورتا (انظر S/2015/446). تدعو هذه التقارير الممتازة إلى عمليات حفظ سلام دينامية ومشارِكة، وفي بعض الأحيان، عند الاقتضاء، قوية تدعم العمليات السياسية الوطنية. ونرى أن الخط الدقيق الفاصل الذي تم رسمه في هذا الصدد جيدٌ.

وفي سياق هذه المناقشة، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب. أولا وقبل كل شيء، من حق الأمين العام ومن واجبه، في حدود صلاحياته، أن يكفل جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية واستجابة ونموذجية في الميدان. ويمكن معالجة هذه الاحتياجات من خلال تدابير بسيطة وغير مكلفة لإعادة تنظيم وإصلاح الإجراءات، ويمكن الاضطلاع بها بمبادرة منه. وفيما يتعلق بالفعالية، نعتقد أنه يجب أن يعهد للأطراف في الميدان بالمسؤولية وتمكينها. يجب أن تكون الاختصاصات والقدرات لا مركزية بنقلها من المقر إلى الميدان. ونحن نعول على الأمانة العامة في متابعة تلك المسألة. وعلى نفس المنوال، نرى أنه ينبغي أن تكون الإجراءات الداخلية للأمانة العامة محورَ تركيز تحليلٍ متعمق. يبدو لنا أن بعض إجراءات تعيين الموظفين المدنيين بطيئةً ومرهقة أكثر مما ينبغي. أخيرا، وعلى سبيل إعطاء مثال يُحتذى، تدعم فرنسا المقترحات الرامية إلى تعزيز سياسة عدم التسامح المطلق تجاه الاستغلال الجنسي الذي يرتكبه أصحاب الخوذ الزرق، ويجب تضافر جميع الجهود نحو تنفيذها الملموس. في بداية عام ٢٠١٦، وتماشيا مع التدريب الشامل الذي تنظمه إدارة عمليات حفظ السلام، نريد إطلاق مبادرة تدريب المدربين للأغراض المحددة المتمثلة في عمليات حفظ السلام، وسيجري التدريب باللغة بالفرنسية وسيكون متاحا، بطبيعة الحال، للجمهور المتعدد الجنسيات.

ثانيا، تود فرنسا أن يتم النظر في بعض المسائل بصورة أعمق. كما يمكن للأمين العام أن يقوم بذلك مع تأييدنا الكامل. ونحن، من جانبنا، جاهزون لتزويد المجلس بخبرتنا العسكرية في المجالات التالية ذات الأولوية. المجال الأول هو مجال حماية ذوي الخوذ الزرق، الذين يدعون إلى التدخل في الحالات التي تزداد تعقيدا حيث يصبحون هم أنفسهم في كثير من الأحيان أهدافا. إن تعزيز أمنهم هدف شامل يتعلق بتكوين القوة والتنفيذ السلس للتدابير الأمنية، بما في ذلك نشر التدابير

للحماية من الأجهزة المتفجرة المرتجلة. والمجال الآخر هو استخدام التكنولوجيات الجديدة لتحسين قدرات الاستطلاع والمراقبة والمعلومات، الأمر الذي من شأنه أن يمكّن من تحسين توقع التهديدات وتعزيز أنشطة عمليات حفظ السلام وكفالة سلامة الموظفين وحماية المدنيين. وبالمثل، يمكن تحسين بعض القواعد التي تنظم اللوجستيات العملياتية لكي تصبح أكثر استجابة وأفضل ملاءمة للاحتياجات في مسارح العمليات. وأخيرا، يجب أن يكون هناك تحسين في الرعاية الطبية في عمليات حفظ السلام، حيث نرى أنه، في ظل عدم وجود أي معايير، فإن المبادئ الأساسية للشفافية والمساءلة وتقييم الأداء، لا تنفذ على نحو كاف، الأمر الذي يعرض موظفي الأمم المتحدة لمخاطر ينبغي أن تكون غير مقبولة.

وبوصفنا عضوا في مجلس الأمن وواضعي المسودة الأولى لعدد من القرارات، نزمع القيام بكل ما في وسعنا في هذه الجهود. لهذا السبب، ننوي تنفيذ أو دعم تنفيذ عدة مبادرات بشكل خاص. فهي تتضمن تعزيز المشاورات مع الأطراف الفاعلة الإقليمية والبلدان المجاورة. وهذا الهدف وارد في تقرير الأمين العام، ونحن نؤيده تأييدا كاملا. لذلك، قبل أن نبدأ بإجراء مفاوضات حول إنشاء ولاية لعملية حفظ السلام أو تجديدها، سوف نجمع الأطراف الفاعلة الإقليمية معا للاستماع إلى وجهات نظرها.

وإننا نريد إجراء المزيد من الحوارات مع البلدان المساهمة بقوات وبموظفين. فمن دون تلك البلدان، ومن دون التعاون الثلاثي بينها، ومجلس الأمن، والأمانة العامة، لن يكون هناك عمليات فعالة لحفظ السلام. وكما قال الأمين العام، يجب أن تكون الولايات مفهومة ومقبولة جيدا من أجل تنفيذها. وتزمع فرنسا بالتالي أن تجمع بين البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبموظفين على أساس منتظم، بغية الاستماع إلى آرائها بشأن تنفيذ الولايات. وينبغي إجراء هذه المشاورات إضافة للعمل الذي يسبق تجديد الولايات، الأمر الذي يمكّن هذه الولايات من أن تكون أفضل من حيث أهدافها وأولوياتها. وهذا مجال آخر نزمع أن نخطط جهودنا للتركيز عليه، تمشيا مع توصيات الأمين العام.

أخيرا، إن التفاوض بشأن الاتفاقات مع الدول المضيفة أمر نشعر بأننا ينبغي تشجيعه، إضافة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن. ونعتقد أن الالتزام المتبادل يؤدي إلى رؤية مشتركة لما ينبغي فعله. وسوف تواصل فرنسا المشاركة بإخلاص في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودعمها، وسوف تفعل كل ما في وسعها للمساعدة على جعلها أكثر فعالية وأكثر جدوى.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على تعيين موعد هذه الاحاطة الاعلامية اليوم، وعلى مذكرتكم المفاهيمية (S/2015/848، المرفق)، وأشكر الأمين العام على حضوره اليوم وعلى تقديمه لنا إحاطته الاعلامية.

إن الموضوع الذي نتناوله اليوم والاحاطة الاعلامية للأمين العام يعالجان دور وفعالية البعض من أقوى الأدوات التي يمتلكها المجلس للحفاظ على السلام والأمن. ونحن نرحب بتقريرَي الأمين العام (S/2015/682) والفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446)، وبالتوصيات الصادرة عنهما. فكلا التقريرين يوفران أساسا وفرصة هامين للتغيير. ويتضمن التقريران توصيات مفيدة لمواجهة التحديات الطويلة الأمد، بما في ذلك الفجوة المتزايدة في موارد الولايات، والحاجة إلى تعزيز الاستراتيجيات السياسية والمشاركة فيها، والقيام بعمليات الانتشار في الوقت الأنسب، بالإضافة إلى ترتيبات الدعم الابتكارية والمرنة وترتيبات التمويل، وقد عمد الأمين العام إلى تناول عدد منها هذا الصباح.

وأود اليوم أن أركز على عدة مسائل تعتبرها نيوزيلندا ذات أهمية خاصة. أولا، نحن نؤيد الدعوات إلى استثمار أقوى

بكثير من جانب مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع في منع نشوب الصراعات، وإلى طريقة لتسخير النفوذ السياسي الجماعي للمنظمة على نحو أفضل سعيا لتحقيق تسويات سياسية. وترى نيوزيلندا أنه ثمة جدوى من زيادة الاستفادة من بعثات المجلس في الوقت المناسب، بما في ذلك توجيه بعثات صغيرة إلى الميدان. فكلاهما دليل ملموس على اهتمام المجلس بحالة ما، ووسيلة للمجلس من أجل التأثير على الأوضاع على أرض الواقع، وفهمها بشكل أفضل. وينبغي أن تعمل هذه البعثات مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة. ونحن نرى أنه ينبغي أن تكون هناك ترتيبات دائمة لهذه البعثات بحيث لا يأتي التمويل على حساب العملية على أرض الواقع.

ثانيا، يتعين على المجلس أن يضع موضع التنفيذ التزامه بولايات واضحة ومركزة وواقعية. ونحن نتفق مع الفريق الرفيع المستوى على أنه ينبغي أن نستخدم ولايات ذات مرحلتين للبعثات التي يجري إنشاؤها أو يعاد تكوينها، والسماح بإنشاء عمليات وإنهائها وفقا لأولويات واضحة وللوضع على أرض الواقع.

ثالثا، يحتاج المجلس إلى النظر في إدخال تغييرات على الطريقة التي ينشئ بها الولايات، وينظر فيها، ويوافق عليها. وعلى وجه الخصوص، يتعين أن يكون هناك انخراط في العمل أكثر اتساقا وفائدة بين المجلس، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والدول المتضررة، وكذلك مع الأمانة العامة. ومثلما تشير إليه المذكرة المفاهيمية، ما فتئت نيوزيلندا تنشط في التشجيع على إجراء مناقشات غير رسمية وفقا لذلك، مع تحقيق نتائج إيجابية. وينبغي لهذا التفاعل أن يكون جزءا من ثقافة وممارسة المجلس والأمانة العامة يوميا. علاوة على ذلك، وبغية أن تكون المحادثات مفيدة، فهي تحتاج إلى التركيز على النواحي العملية وتجنّب الاجراءات الشكلية. فالمشاورات الشكلية والرسمية ليست مفيدة لأي منا.

رابعا، نحن بحاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على كفالة سلامة وأمن أفراد عمليات الأمم المتحدة للسلام. فالبلدان لن تساهم بجنود وشرطة إذا شعرت أن أفرادها قد يتعرضون لخطر غير مقبول. وفي حلقة العمل التي نظّمها المعهد الدولي للسلام مؤخرا وشاركت نيوزيلندا في استضافتها مع أوروغواي وتشاد، دار نقاش حول هذا الأسلوب. وكانت الخلاصة أنه ليس ثمة جواب واحد لهذه المسألة. بدلا من ذلك، إن السلامة والأمن يتعين أن يكونا شاغلين رئيسيين في إنشاء الولايات واستعراضها، إلى جانب تدريب أفراد عمليات السلام وتجهيزهم، والوصول إلى المعلومات، وممارسات التخطيط والإدارة من جانب الأمانة العامة.

خامسا، لكي تكون الولايات فعالة، يتعين أن تتماشى مع السياق العالمي الحقيقي. وفهم هذا السياق أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى الفعالية. وهذا يعني أننا بحاجة إلى تعزيز حصول المجلس على المعلومات اللازمة لتمكينه من اتخاذ القرارات السليمة. وقد اقترحت نيوزيلندا خيارات لمعالجة هذه المسألة. فطلبنا عقد المزيد من الاحاطات الاعلامية الاعتيادية غير الرسمية لأعضاء المجلس بشأن بعثات محددة، بدءا من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أثبت ذلك بالفعل قيمته تجاه توفير المعلومات والأفكار على المستوى التشغيلي. والاحاطات الاعلامية التي تقدمها الأمانة العامة في إطار المشاورات الثلاثية بشأن تجديد ولايات محددة هي، بالمثل، مفيدة أيضا، ولكننا نعتقد أن هناك مجالا لاتباع نهج أكثر منهجية.

ونرى أن ثمة جدوى للمجلس من تلقّيه بانتظام إحاطات إعلامية تزوّده بالمعلومات عن الأوضاع القائمة، بقيادة مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات، وبدعم من أصحاب المصلحة الآخرين في الأمم المتحدة. وهذا يتفق مع ما يدعو إليه تقرير الفريق الرفيع المستوى، والعديد من تقارير الأمين العام، والقرار ٢١٧١ (٢٠١٤). ونحن ندرك أن هذه الممارسة

كانت قائمة. فمن شأنها أن تزود أعضاء المجلس على نحو أكثر انتظاما بدفق من المعلومات ذات الصلة بالنقاط الرئيسية المتعلقة بجميع عمليات الأمم المتحدة للسلام، بغية المساعدة على تنفيذ الولايات، وتحقيق السلامة والأمن، وحماية المدنيين.

أخيرا، نحن بحاجة إلى أن نكون أفضل بكثير في مجال معالجة الادعاءات المستمرة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ويجب أن نتجاوز عبارات الإدانة وعدم التسامح على الاطلاق. ونعتقد أن الجزء الرئيسي المفقود من هذا اللغز هو تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير (انظر A/59/710) لعام ٢٠٠٥ الصادر عن الأمير زيد رعد زيد الحسين، بشأن إرساء عملية تكون أكثر استقلالا وسريّة لتلقّي الشكاوى وتسجيلها في مكان البعثات.

وإن تقرير الأمين العام وتقرير الفريق الرفيع المستوى يوفران تحليلا واضحا عن المشاكل الرئيسية التي تواجه عمليات الأمم المتحدة للسلام، ويتضمنان وفرة من المقترحات المفيدة للتصدي لها. ولكن النقاش لم يعوزه أبدا تعريف المشكلة أو الحلول المقترحة. فما نحتاج إليه هو التزام متواصل بإصلاح الأمور إصلاحا حقيقيا، ووضع المصالح الضيقة جانبا، واعتماد الصفاء العقائدي، بغية إجراء التغييرات التي يمكنها أن تحدث فرقا عمليا.

والواقعية والتطبيق العملي هما الأساس الذي يقوم عليه المفهوم الأصلي لحفظ السلام. ومن الأهمية بمكان أن يواصلا جعل ردودنا تنطبق على الواقع المعاصر.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على إحاطته الاعلامية، والرئاسة البريطانية على تنظيم هذه الجلسة المنعقدة اليوم. ومن باب التعليق العام، أود القول إن إسبانيا تؤيد بالكامل تقرير الأمين العام (S/2015/682) وجميع توصياته.

إن التقرير يأتي في وقت بالغ الأهمية بشكل خاص، بعد أن استفضنا للتو في استعراض خطة المرأة والسلام والأمن، وبينما ندرس عملية استعراض لجنة بناء السلام. لذلك، فإن التوقيت الذي اختاره الرئيس ممثل المملكة المتحدة لا يمكن أن يكون هناك توقيت أنسب منه. وسوف أحاول تلخيص الموقف الإسباني في أربع نقاط رئيسية.

أولا، نحن نقدّر بشكل خاص مركزية العنصر السياسي في عمليات حفظ السلام وتعزيز الوقاية والوساطة. والتركيز على الوقاية استنادا لتحليل دقيق للسياق المحلي، يشير بوضوح إلى السبيل الواجب اتباعه. ثانيا، مثلما أدرك مجلس الأمن في قراره الأخير ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، نحن بحاجة إلى تحسين إدماج التوصيات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمل مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة. ولقد ذكر الأمين العام هذه النقطة في إحاطته الاعلامية. ثالثا، يجب أن تظل حماية المدنيين في صميم اهتماماتنا. لهذا السبب، يسعدنا أن نرى التقدم المحرز نتيجة اعتماد التقييمات الدورية للبعثات. والمبدأ الرئيسي الرابع لموقف إسبانيا يتعلق بضرورة تحسين تدريب قوات حفظ السلام، وتحسين المساءلة تجاه ولاياتنا.

ويجب أن تكون الولايات واضحة ومتسقة وواقعية.

سأعلق الآن بإيجاز على الولايات المتعاقبة. إن الهدف من هذه الولايات يجب أن يكون التكيف مع الواقع الميداني بشكل أفضل. ولا يعني تحسين التعاقب أن تصبح الولايات أقل تكلفة، ولكنها تصبح أعلى كفاءة. ويجب علينا تصنيف الأهداف المنشودة بحسب أولويتها من خلال التعاقب. وهذا التعاقب لا يمكن أن يضحي بالأولويات الأساسية، مثل الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها أو حماية المدنيين، وهي شروط حاسمة الأهمية لمنع نشوب النزاعات، وبالتالي لبناء سلام دائم.

ويجب أن يكون الهدف النهائي الذي نسترشد به في أعمالنا تنفيذ حلول سياسية شاملة للجميع وترجمة النهج الذي يستند

إلى الظروف الميدانية ويتمحور حول الناس إلى حقيقة واقعة، كما دعا الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. إن ترتيب أولويات المهام الجارية الذي بدأه المجلس، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى، مفيد للغاية من حيث تركيز عملنا في المستقبل. وسيكون من المناسب زيادة استخدام الإمكانات التي تتيحها الاستعراضات الدورية للولايات لتعزيز التقدم المحرز في ذلك المجال. وفيما يتعلق بالتقييمات الدورية للولايات، تكتسي مسؤولية القائمين على الصياغة أهمية خاصة.

أود الآن أن أقول بضع كلمات عن الشفافية في المجلس وولاياته. لضمان نجاح كل تلك المبادرات، لا بد من تحسين الشفافية في أداء المجلس. أولاً، إننا نؤيد، كما ذكرت إسبانيا في مناسبات سابقة، جعل نظام القائمين على الصياغة أكثر شمولا للأعضاء المنتخبين بما يُمكنهم، كقاعدة عامة، من الاضطلاع بدور القائمين على الصياغة. ونعتقد أن ذلك سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح، حيث أنها ستيسر تدفق المعلومات.

ثانيا، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تكون عملية اختيار قيادات البعثات دقيقة جدا، وكذلك، شفافة.

ثالثا، كما اقترحت نيوزيلندا، نعتقد أنه من المناسب أن يتمكن المجلس من تلقي إحاطات إعلامية بانتظام بشأن الحالة على أرض الواقع، وذلك بمشاركة مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات.

وفيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، يتضمن تقرير الأمين العام توصية بإنشاء مكاتب إقليمية جديدة، ويشير إلى مدى ملاءمة البعثات السياسية الخاصة لتعزيز العنصر السياسي في عمليات السلام. وتؤيد إسبانيا بالطبع تلك التوصيات.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على التزام إسبانيا بعمليات الأمم المتحدة للسلام، وهو الالتزام الذي كان ثابتا في الماضي وسيظل كذلك في المستقبل.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): استيقظ العديد منا هذا الصباح في نيويورك على خبر هجوم إرهابي آخر، في مدينة أخرى، استهدف مجموعة أخرى من الأبرياء. وبالنيابة عن الولايات المتحدة، أتقدم بتعازينا للذين فقدوا حياتهم ونصلي من أجل أولئك الذين ما زالوا يصارعون من أجل البقاء على قيد الحياة. ونقف مع حكومة وشعب مالي ودول وشعوب العالم التي لا ترغب في الاستسلام للخوف ولن تحجم في مواجهة الأعمال الإرهابية الجبانة. إنها لا تخيفنا ولن تردعنا، بل ستوحدنا.

وقد نشر مجلس الأمن في مالي بعثة لحفظ السلام، وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، المكلفة بالقيام بمهام ضرورية وغاية في الأهمية للنهوض بالسلام. والهجوم المأساوي الذي وقع اليوم يفيد في زيادة توضيح البيئة الخطرة التي تعمل فيها البعثة. وفي حين قد يكون طابع التهديدات التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مختلفا، فإن العمل في بيئات خطرة ليس جديداً عليها.

فبعثات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم تضطلع بولايات قوية تهدف إلى تعزيز السلام وحماية الشعوب. وتعمل قوات حفظ السلام في بيئات يعمل فيها الإرهابيون بحرية، حيث يشتد عداء الحكومة المضيفة لدرجة أنها تلجأ في بعض الأحيان إلى أساليب مثل حرمان قوات الأمم المتحدة من الأغذية وحصص الإعاشة، وحيث تسيطر الجماعات المسلحة على الأراضي، وتروع المدنيين يوميا. وتلك التحديات حقيقية وتقتضي منا كفالة أن تتوفر لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وحفظة السلام المعدات المناسبة والتدريب الصحيح والدعم الملائم لأداء مهمتهم في أمان وفعالية.

ويتطلب أفراد حفظ السلام الذين يعملون في بيئات كهذه المشاركة النشطة من جانب مجلس الأمن، حتى وإن كان هذا يعني أننا، كمجلس، يجب أن نتصدى لمن هم على

استعداد لاستخدام الغذاء وإمكانية الوصول والتعاون لتحقيق مآربهم السياسية. وتعرض تلك الأساليب حياة المدنيين للخطر وتشكل تهديدا لقوات حفظ السلام التي ننشرها وتقوض قضية السلام. ويتطلب ذلك القيادة والالتزام من جانب هذه الهيئة والحكومات في جميع أنحاء العالم. ويقتضي الوضوح بشأن كيفية تحسين دعم مسعى حفظ السلام.

لقد مر ١٥ عاماً على صدور تقرير الإبراهيمي (انظر S/2000/809). وتغير العالم، وكذلك ما يحتاجه العالم من قوات حفظ السلام. ولهذا، يكتسي اقتراح الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/682) أهمية حاسمة. والأكثر أهمية هو استجابتنا له. وإن انتهى بنا الحال، عقب تلقي التقرير (انظر S/2015/446) الصادر عن الفريق الرفيع المستوى، إلى تكرار نفس الكلمات والقيام بنفس الشيء كما فعلنا قبل تلقيه، فإننا لن نحرز تقدما كبيرا. ونحن بحاجة إلى إحراز تقدم ويتعين علينا اتخاذ قرارات، ونحن بحاجة إلى حشد الموارد والعمل. ولذلك، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه بإجراء إصلاحات في عمليات الأمم المتحدة للسلام والتي ينبغي أن تعزز بدرجة كبيرة المساءلة في سياق تلك العمليات المنقذة للحياة في جميع أنحاء العالم وشفافيتها وأدائها وقدرتها على الاستجابة. وهناك حاجة إلى إجراء إصلاحات لأننا نريد النجاح لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وهذا ليس تحديا للأمانة العامة في نيويورك فحسب، بل هو تحد لكل حكوماتنا. ولهذا، شارك الرئيس أوباما في استضافة مؤتمر قمة للزعماء هنا في أيلول/سبتمبر بشأن قضية حفظ السلام ليساعد في حشد مساهمات جديدة وقدرات جديدة وأدوات جديدة، تسمح لقوات حفظ السلام بالقيام بعملها على نحو أكثر فعالية وأمان. وفيما يتعلق بمؤتمر القمة، أصدر الرئيس أوباما توجيهات تتعلق بالسياسات لجميع الوكالات التابعة لحكومة بلدي، وهي الأولى من نوعها منذ أكثر من ٢٠ عاماً، وقد وجهنا بموجبها للقيام بالمزيد في ثلاثة مجالات: بناء قدرات الشركاء لدعم عمليات الأمم المتحدة للسلام، بما في ذلك الإسهام بدعم الولايات المتحدة الدبلوماسي؛ وتوفير القدرات التمكينية والأفراد لعمليات السلام؛ ودعم الجهود التي يبذلها المجلس من أجل إجراء إصلاحات في عمليات حفظ السلام. وأود أن أدلي ببضع نقاط موجزة حول المجال الثالث، ألا وهو، إصلاح عمليات حفظ السلام.

أولا، إن الولايات المتحدة ترحب بالجهود الرامية إلى تحسين التحليل والتخطيط في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك من خلال خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها. ويجب ألا نقتصر في تحليلنا وتخطيطنا على مراعاة حماية حقوق الإنسان ومكافحة الأخطار التي تهدد المدنيين، بما في ذلك الاستجابة لأقسى أنواع الفظائع، بل يجب أن نسترشد بهما أيضا. ويجب أن يعقب التحليل والتخطيط العمل. وأينما تقاعس حفظة السلام، يجب أن ينخرط المجلس في العمل على نحو مبكر وأكثر تواترا. وبتلك الطريقة وحدها، يمكن أن يكفل مجلس الأمن توفير الحماية فعلا للمدنيين الذين يعولون على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل حمايتهم.

وبالإضافة إلى تقديم تقارير أكثر قوة وتعزيز التحليلات، نرحب بدعوة الأمين العام لمجلس الأمن إلى إعادة تنشيط جهوده الرامية إلى ترتيب أولويات وتعاقب ولايات حفظ السلام ليتسنى توفير قدرات متناسبة مع الحالة قيد النظر، وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى عمليات تتسم بالفعالية والكفاءة من بدء عمل البعثة وحتى خروجها.

ثانيا، عندما يتم نشر عمليات حفظ السلام في بيئات تنطوي على تهديدات غير متناظرة تمثل خطرا على موظفي

الأمم المتحدة أو المدنيين، يجب أن نضاعف جهودنا للمحافظة على التعاون المستمر والحوار مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ونحن مدينون بذلك للنساء والرجال الذين يرتدون الخوذ الزرق لنكفل وصولهم إلى مسرح العمليات وهم مدربون ومجهزون بشكل كامل للتصدي للتهديدات. وحينما تخبرنا إدارة عمليات حفظ السلام أن هناك حاجة للتكنولوجيات المتقدمة للحفاظ على سلامة القوات آمنة وقدرتها على تنفيذ ولاياتها، ينبغي أن يدعم المجلس استخدام التكنولوجيات المتقدمة، وألا يسمح للأطراف باستخدامها لتحقيق مآرب سياسية.

ويسرنا أن مؤتمر قمة الزعماء بشأن عمليات حفظ السلام، الذي ضم أكثر من ٥٠ بلدا بما في ذلك بعض أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، قد ساعد على توليد قدرات جديدة لعمليات لحفظ السلام مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حيث قتل ٤٢ من قوات حفظ السلام وأصيب ١٦٨ آخرون.

لكن لتمكينهم من العمل بشكل أفضل، على نحو فعال وآمن على حد سواء، فإننا نشجع الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم الدعم، على الوفاء بتلك الالتزامات بسرعة.

ثالثا، نحن بحاجة إلى إدراك أن مجلس الأمن عندما ينشئ بعثة حفظ سلام جديدة، فإن عمله يكون قد بدأ للتو. وتقع علينا مسؤولية مراقبة أداء بعثاتنا، بما في ذلك موظفينا، والقوات النظامية. وعندما ينجم ضعف الأداء عن نقص في التدريب والمعدات، تقع على عاتقنا مسؤولية العمل مع الأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لبناء تلك القدرات. وعندما تختار قوات حفظ السلام عدم تنفيذ الولايات بسبب تنبيهات من العواصم، فإن الأشخاص الذين توجد تلك القوات لحمايتهم، سوف يعانون. إن المدنيين الذين يعتمدون على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لحمايتهم، لا يدركون الفرق فيما بين الالتزامات التي جرى التفاوض بشأنها بين نيويورك وعاصمة إحدى البلدان المساهمة بقوات. إنهم يرون قوات الخوذات الزرقاء، ويتوقعون المساعدة على نحو مناسب. ويتعين علينا تحقيق نتائج. ويجب علينا اتخاذ خطوات لضمان الوضوح والمساءلة، فيما يخص السلوك والانضباط، ورفض اتباع أوامر القيادة والسيطرة، أو عدم تنفيذ المهام المكلف بها، خاصة عندما تدعو إلى استخدام القوة بشكل كبير لحماية المدنيين.

ونعلم كل أسبوع، عن تورط المزيد من أفراد عمليات حفظ السلام في حالات استغلال واعتداء جنسيين. ويتطلب ذلك استجابة سريعة وعاجلة من جانب المجتمع الدولي وقيادة الأمم المتحدة. وعندما تلحق قوات حفظ السلام الأذى بالأفراد والمجتمعات المحلية التي نشرت بالذات لحمايتهم، فإن ذلك يقوض مصداقية وشرعية الأمم المتحدة. ويجب على مجلس الأمن أن يقوم بالمزيد، وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الأمين العام لضمان قدرتنا على تنفيذ سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بعدم التسامح مطلقا مع جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ونرحب بدعوة مجلس الأمن لإدراج المسائل المتعلقة بسوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين في جدول أعماله، حتى يتسنى له استعراض إجراءات المتابعة بشأن مجمل المزاعم التي جرت الإفادة عنها. إن القيادة ضرورية بطبيعة الحال. ويعتمد نجاح أو فشل بعثاتنا لحفظ السلام، على خبرة ومؤهلات كبار قادتها، والدعم الذي يتلقونه من مقر الأمم المتحدة. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين وتعزيز اختيار القيادة العليا لبعثات حفظ السلام على الصعيد العالمي.

رابعا، تدرك الولايات المتحدة أهمية تطوير علاقات وثيقة جديدة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونظرا لأن ما يناهز ٦٣ في المائة من عمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلام و ٨٧ في المائة من مجمل حفظة السلام النظاميين يخدمون في أفريقيا، فإننا نعتبر شراكاتنا مع المنظمات الإقليمية، وخاصة مع الاتحاد الأفريقي، مهمة للغاية، لضمان تزويدنا للبعثات بالدعم والإشراف اللازمين، لكي تكون فعالة.

خامسا وأخيرا، فإننا نرحب بتأكيد الفريق على ضرورة مضاعفة الجهود للتوصل إلى حلول سياسية. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن التسويات السياسية التي تعزز إقامة مجتمعات سلمية وشاملة، وتساعد على النهوض بحقوق الإنسان، مهمة لمنع نشوب الصراعات، ووقف دائرة العنف. كما أنه لدينا مصلحة في ضمان انخراطنا، في الأماكن التي قمنا بنشر بعثات حفظ سلام فيها، بنفس القدر في النهوض بالعملية السياسية.

إن التحديات التي تواجهنا تحديات خطيرة، ولكن الفرص أيضا كبيرة. إننا بحاجة إلى إنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويمكننا جنبا إلى جنب، من خلال مواصلة الإصلاحات التي ناقشناها اليوم، القيام بالكثير من أجل النهوض بقدرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على حفظ السلام والأمن.

السيد بوساه (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2015/846، المرفق) المقدمة لتوجيه مناقشاتنا. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة.

إننا نثني على الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، على تشاوره على نطاق واسع مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ولجان الأمم المتحدة في سياق عمله. ونحن نعتقد، بأن ذلك قد أدى إلى قبول واسع لتقريره (انظر S/2015/446). ونلاحظ المواضيع العامة التي تناول الفريق في إطارها التحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة للسلام، وهي الشراكات والعمليات السياسة والمنع والأفراد.

وترحب نيجيريا بخطة عمل مبادرة الحقوق أولاً، التي اقترحها الأمين العام لتنفيذ توصيات الفريق، التي تجدد التركيز على المنع والوساطة، وعلى الشراكات الإقليمية والعالمية الأقوى. ويترتب عن ذلك، سبل جديدة لتخطيط وتنفيذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لجعلها أسرع وأكثر استجابة، وأكثر خضوعا للمساءلة فيما يتعلق باحتياجات البلدان والشعوب التي تعاني من الصراعات. وفي إطار إعطاء الأولوية للمجالات التي حددها تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام للتنفيذ، من المهم أن ننطلق من تحديد المقترحات، لتقديم حلول فورية ودائمة، لتحديات محددة ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونؤكد على الضرورة الحيوية لمعالجة التحديات الناشئة لعمليات حفظ السلام، في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد أهمية تعزيز التعاون الثلاثي بين الأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومجلس الأمن، لتعزيز القبول والتقدير المشتركين، من جانب جميع أصحاب المصلحة، للتنفيذ الفعال لمبادرات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونرحب بتوصيات الفريق الرامية إلى تعزيز علاقات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتمثل الشراكة، حجر الزاوية في جهود أفريقيا لتحقيق الاستقرار في مناطق التراع فيها، وتحمل نصيبها من المسؤولية العالمية عن حفظ السلم والأمن. وفي هذا الصدد، من المهم تسليط الضوء على تحديات التمويل التي تواجه الاتحاد الافريقي، والحاجة إلى تولي الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي التي بدأت كتدابير انتقالية. ولا ينبغي أن يساء فهم ذلك بأنه عدم رغبة الاتحاد الافريقي في إدارة عملياته. وإنما هو اعتراف بأن حل الصراعات المسلحة في عالم اليوم، غالبا ما يتطلب استجابات معقدة ودقيقة وعالية التكنولوجيا، تستدعي مستوى

معينا من البنية التحتية، قد لايكون الاتحاد الافريقي قادرا على إتاحتها فورا. ولا ترقى الحاجة إلى الدعم إلى الاعتمادية. بل يجب بدلا من ذلك، أن ينظر إليها باعتبارها عنصرا ضروريا من عناصر الشراكة الحيوية من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين.

إننا نرحب باقتراح الفريق المتعلق باستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة الأنصبة لدعم عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي أذن بها مجلس الأمن، بما في ذلك القضايا المرتبطة بالعسكريين النظاميين المنتشرين، لاستكمال التمويل للاتحاد الأفريقي وجميع الدول الأفريقية. كما نرحب بقرار الأمين العام إعطاء الأولوية لتنفيذ توصية الفريق بشأن إقامة شراكات عالمية أقوى ومبتكرة. وسيتطلب ذلك تحسين التعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة والهيئات الأصلية بما يتجاوز الإطار المحدد إلى آليات للتعاون يمكن التنبؤ بها على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى الانتهاء المبكر من الإطار المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

وتؤيد نيجيريا الاقتراح المتعلق بتصميم وتتابع ولايات بعثات حفظ السلام. وسيمكن ذلك المخططين من أن يأخذوا بعين الاعتبار الحقائق الميدانية، عند صياغة الولايات، وتقييم الموارد اللازمة لتحقيق المهام المطلوبة. ويساعد التتابع أيضا على ضمان عدم اقتصار عمليات الحوار بين مجلس الأمن، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، على مراحل ما قبل نشر البعثات، بل استمرارها كجزء لا يتجزأ ودوري من عمل البعثة.

وشكلت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ بدايتها، جزءا حيويا من البنية الأمنية العالمية. وهي مصدر للإلهام والأمل لضحايا الصراعات. إن ضمان استمرار أهمية عمليات السلام في الحاضر والمستقبل، سيتطلب بذل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جهودا جماعية، للتغلب على التحديات القائمة والناشئة. وإذ ننظر في تقرير الفريق، وفي تقرير الأمين العام (S/2015/682) وننشد طريقا إلى الأمام، تسند إلى مجلس الأمن مرة أخرى المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ويجب عليه إظهار القيادة، عن طريق التعجيل باتخاذ إجراءات بشأن التوصيات التي قدمت له.

وأود أن أختتم كلمتي بتقديم خالص تعازينا لأسر وأصدقاء وحكومات قوات حفظ السلام، الذين فقدوا حياتهم وهم يؤدون واجبهم. كما أود أن أعرب عن تعاطفنا مع أسر الضحايا الذين تضرروا من الهجمات الإرهابية الأخيرة في فرنسا ولبنان ومالي.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة. وتدين الصين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في مالي. فالإرهاب هو العدو المشترك للبشرية جمعاء، وعلى المجتمع الدولي تعزيز التنسيق والتعاون والكفاح معا ضد الإرهاب.

وتعرب الصين عن شكرها للأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية وترحب بتقريره عن التنفيذ والذي قدمه استنادا إلى توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام" (S/2015/682). إن عمليات حفظ السلام وسيلة هامة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تظل ملتزمة بالمبادئ وأن تتطور كذلك بمرور الزمن. وفي هذا الصدد، تود الصين أن تشدد على النقاط الأربع التالية:

أولا، ينبغي أن تتقيد عمليات حفظ السلام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الثلاثة لحفظ السلام. ويجب أن تحترم سيادة البلدان المعنية ورغباتها. وينبغي أن تساعد البلدان المعنية في تحقيق السلام والاستقرار وتعزيز بناء القدرات في مجال السلام والأمن، تأسيسا على احتياجاتها الخاصة.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن تعزيز الإدارة الكلية لعمليات حفظ السلام لضمان أن تكون الولاية عملية ومجدية وذات

أهداف ومجالات تركيز وأولويات واضحة . وينبغي أن يكون المجلس قادراً على تكييف حجم وولاية عمليات السلام وفقا للتطورات على أرض الواقع وأن يضع استراتيجية للخروج في اللحظة المناسبة.

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة تعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام والتعجيل بتشكيل القوات ونشرها واستخدام القدرات اللوجستية على النحو الأمثل وتحسين فعالية استخدام موارد حفظ السلام. وينبغي للأمم المتحدة تعزيز تدريب قوات حفظ السلام وتوطيد إجراءات الانضباط والرصد من أجل الحفاظ على صورة عمليات حفظ السلام.

رابعا، ينبغي للأمم المتحدة تعزيز التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية في حفظ السلام، مع إتاحة المجال كاملا للمزايا الفريدة لتلك المنظمات بغرض إيجاد أوجه تآزر. وفي الأجل الطويل، ينبغي للأمم المتحدة تعزيز الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية من أجل تعزيز قدرات أفريقيا الذاتية في مجال حفظ السلام، بغية مساعدة الأفارقة على تسوية المشاكل الأفريقية بطرق أفريقية.

والصين، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن وأكبر البلدان النامية، تدعم بقوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وأحد أكبر المانحين لعمليات حفظ السلام. وقد أعلنت الصين عن أنها ستنضم إلى نظام تأهب قدرات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة وأنها تتولى زمام المبادرة في إنشاء فرقة شرطة دائمة لحفظ السلام وإنشاء قوة احتياطية لحفظ السلام قوامها ٨٠٠٠ جندي. وستنشر الصين المزيد من الأفراد من ذوي الخبرة في مجالات الهندسة والنقل والطب. وفي السنوات الخمس القادمة ستقوم الصين بتدريب ٢٠٠٠ من أفراد حفظ السلام لصالح مختلف البلدان وتنفيذ ١٠ مشاريع للمساعدة في إزالة الألغام، بما في ذلك توفير التدريب والمعدات. وستزود الصين الاتحاد الأفريقي بما قيمته ١٠٠ مليون دولار في صورة مساعدة عسكرية مجانية وتنشر أول سرب من الطائرات العمودية في عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وستُستخدم بعض موارد صندوق الصين والأمم المتحدة للتنمية والسلام لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتبذل الصين كل جهد ممكن لتنفيذ المبادرات المذكورة أعلاه. ونحن مستعدون للعمل مع جميع المعنيين من أجل تطبيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولمواصلة الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين.

السيدة قعوار (الأردن): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن إدانة الأردن الشديدة للهجمات الإرهابية التي جرت في مالي اليوم وأقدم تعازينا إلى عائلات الضحايا.

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن شكري وتقديري للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، على إحاطته الإعلامية الوافية وجهوده المبذولة في مجال حفظ السلام.

يأتي هذا النقاش في توقيت مهم في سياق المناقشات والمشاورات التي تجري حول التقرير الذي أصدره الأمين العام حول مستقبل عمليات السلام (انظر S/2015/682) وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، لما تكتسبه من أهمية كبيرة نتيجة ارتفاع وتيرة التهديدات والنزاعات في مناطق عديدة في العالم. وقد تغيرت، عبر السنوات الماضية، طبيعة النزاعات وتوسع نطاقها وتأثيرها حتى أصبحت تهدد مناطق كانت تعتبر آمنة، وكون العديد من هذه الصراعات لا تحتكم لحدود جغرافية وتتطور بشكل متسارع يتعدى في بعض الأحيان سرعة استجابة الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي. وما نسعى إليه حاليا ليس فقط الحد من هذه النزاعات أو تخفيف تأثيرها، بل معالجة الأسباب الجذرية المؤدية إليها والحيلولة دون وقوعها.

وإذ يقدر الأردن الجهود الذي بذلها كل من الأمين العام والفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، فإنه يعرب عن ترحيبه بتقريريهما ويتفق مع معظم التوصيات الواردة فيهما ويرى أنهما أتيا بمنظور حيوي لمسار عملية السلام في المستقبل. وعليه، أود التركيز في بياني هذا على أهم أربع نقاط أو توصيات أبرزها التقريران آنفا الذكر ويعتبرها الأردن من أهم أولويات عمل المجلس والجمعية العامة في الفترة القادمة:

أولا: تعزيز دور الوساطة والوقاية ودعم العمليات السياسية، انطلاقا من أن عمليات حفظ السلام الأممية ليست بديلا عن الحلول والعمليات السياسية الوطنية بل هي تعمل على تهيئة المناخ والسياق السلمي للأطراف المتأثرة بالنزاع والدول المضيفة وتوفر لها الدعم للمضي قدما في التوصل إلى توافق يفضي إلى تسويات سياسية تراعي مصلحة الجميع وتقضي على الاختلافات والفجوات بين هذه الأطراف. ونعتقد أنه لا يمكن التوصل إلى هذه التسويات دون وجود إرادة سياسية حقيقية من قبل أطراف النزاع والتي تعتبر أساس أي وساطة إقليمية أو دولية. وإن لمجلس الأمن دورا كبيرا في هذا المجال من خلال ثقله السياسي والصلاحيات الممنوحة له في دعم العمليات السياسية من خلال عدة وسائل أبرزها المساهمة في جهود الوساطة والتواصل مع الأطراف المتنازعة في بداية نشوء مظاهر العنف. وقد يكون من المجدي أن يقوم المجلس في المستقبل بتشكيل فريق للوساطة يتكون من خبراء واستشاريين يتمتعون بشبكة علاقات واسعة مع الأطراف المتنازعة أو المجتمع المحلي في الدول المضيفة، بحيث يكون هذا الفريق جزءا من بعض الولايات التي يتم تصميمها في المستقبل.

ثانيا: يعتبر تحقيق الولايات المتعاقبة إحدى التوصيات الهامة التي تضمنها تقريرا الأمين العام والفريق، والتي تستدعي البدء في النظر في الخيارات الممكنة لتنفيذها ليس فقط في الولايات الجديدة بل في بعثات السلام الحالية. ويجب أن يكون الميدان بمثابة البوصلة التي تساعد المجلس على تحديد الاستجابة المثلى لطبيعة ومتطلبات وتطورات النزاع في الميدان. وهذا التعاقب في الولايات سيوفر على المجلس الوقت والجهد وتكلفة التعامل مع النزاعات الناشئة وتساعده في تحديد الولايات المناسبة بما يشمل مهامها وأولوياتها خاصة في النزاعات المعقدة والعابرة للحدود وتلك التي ترتبط بظاهرتي التطرف العنيف والإرهاب أو الأمراض المزمنة كالإيبولا. وحيث أنه ليس من مهام قوات حفظ السلام استخدام القوة لمحاربة الإرهاب، فهنا يستدعي الأمر تحديد تقييم دور ومهام بعثات السلام.

أما فيما يتعلق بحماية المدنيين، فقد يكون للولايات المتعاقبة دور كبير في تحديد طريق وأساليب والعناصر اللازمة لتوفير الحماية للمدنيين، سواء من خلال زيادة المكون الشرطي أو المكون العسكري أو في حال وجود عمليات سياسية تتطلب الدعم والمساندة أو زيادة مشاركة المرأة في هذه الجهود. كما لا بد من الإشارة إلى أهمية أن تشمل هذه المرحلة الثانية للولايات المتعاقبة استراتيجيات للخروج ونقل سلس للمهام إلى السلطات الوطنية لنتجنب أي فجوات أو أي فراغ أمني في البلد المضيف.

وعليه، يدعم الأردن تصميم وتطوير هذا النوع من عمليات حفظ السلام بحيث تتوافق مع حجم التهديدات التي تواجهها. وللوصول إلى هذا المستوى من مهام حفظ السلام، لا بد من توفير التدريب اللازم والمتخصص لحفظة السلام واختيار أولئك الذين لديهم قدرات تؤهلهم لمواجهة النزاعات المعقدة، خاصة تلك العابرة للحدود. كما أن جمع المعلومات والتقارير اليومية الواردة من القيادات الموجودة في الميدان أمران مهمان لمساعدة الأمانة العامة ومجلس الأمن في تحديد الخطوات اللاحقة بشكل منطقي ودقيق. وهذا أيضا يؤكد أهمية زيادة عدد المستشارين

المتخصصين في كل بعثات السلام والذين بمقدرهم المساهمة في رفد المجلس برؤى وتحليل وتوصيات واضحة تساعده في عملية تصميم وتوجيه شكل الولاية اللاحقة.

ثالثا، تفعيل الاستجابة الإقليمية وتأسيس وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وخاصة مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. وفي هذا السياق، فإن توحيد الجهود ومعالجة الانقسامات بين الدول من أهم عوامل نجاح الاستجابة الإقليمية والدولية. فبعض النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا قد زاد تعقيدها جراء غياب الموقف المشترك لحلها. وفي هذا الصدد، فإننا نشجع على تعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية بما يشمل العمل على تأسيس شراكة تكاملية بين المنظمتين للاستجابة للأزمات في منطقة الشرق الأوسط.

رابعا، تعزيز مبدأ المساءلة عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان أو تلك الناتجة عن العنف والاستغلال الجنسي. وعلينا ألا نسمح لبعض الأفراد بتشويه المهمة الإنسانية التي يقوم بها حفظة السلام. وعلينا أن نؤكد جميعا على ضرورة عدم التساهل في المساءلة عن الجرائم وعدم التستر عليها، بل وضع الآليات اللازمة لتوثيقها والتحقيق فيها ضمن إطار زمني محدد.

كما أود أن أشدد على أهمية التنسيق والتشاور بين مجلس الأمن وكافة أجهزة الأمم المتحدة المعنية والدول المساهمة بقوات حفظ سلام، وأن إشراك الأخيرة على وجه الخصوص في المشاورات المعنية بإنشاء أو تعديل حفظ السلام أمر ضروري سواء من ناحية إحاطتها علما منذ البداية بمتطلبات الولاية وأولوياتها من أجل تحسين استعدادها وجاهزية عناصرها للقيام بالمهام المطلوبة، أو للاستفادة من خبراتها التي استقتها من تجاربها في الميدان أو من خبراتها في إدارة الأزمات. وإن هذه المشاورات الثلاثية ستعزز من المبادرات التي اقترحها الأمين العام لتدريب وزيادة كفاءة حفظة السلام قبل نشرها في الميدان.

ويعتز الأردن بمشاركته في عمليات حفظ السلام انطلاقا من التزامه الإنساني والأخلاقي بالاستراتيجية الشاملة للأمم المتحدة لمنع النزاعات والاستجابة لها. ويحتل الأردن حاليا المرتبة الأولى من حيث المساهمة بقوات شرطية في عمليات السلام، حيث يبلغ عدد عناصر الشرطة الأردنيين ١٥٨٠ عنصرا. كما يحيي الأردن جميع جنود السلام الذين خدموا وما زالوا يخدمون في عمليات حفظ السلام، ويقدر التضحيات التي قدموها والجهود التي يبذلونها يوميا في ظروف شاقة وخطرة جاهدين للوصول إلى أعلى مستوى من الاقتدار المهني والتفاني والشجاعة من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

السيد محمد زين (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل بياني أيضا بتوجيه إدانة شديدة للهجمات الإرهابية ضد المدنيين الأبرياء في مالي. وأود أن أعرب باسم تشاد عن أحر التعازي إلى أسر الضحايا وإلى حكومة مالي وشعبها.

وأشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة بشأن تقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام. وأشكر أيضا الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية.

وبعد مضي سبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، يبدو أن العالم ما يزال بعيدا جدا عن الخلو من الحرب، نظرا إلى تزايد عدد النزاعات والصعوبات التي تواجه منع نشوبها وحلها. وتحيط تشاد علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام والأولويات المحددة فيه (S/2015/682). وسأبدي بعض الملاحظات الموجزة في هذا الصدد.

نحن نتفق على أنه ينبغي أن تولي عمليات الأمم المتحدة للسلام، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة، وعمليات حفظ السلام، الأولوية إلى إيجاد حلول سياسية للنزاعات. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي دعوة الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني

بعمليات حفظ السلام إلى مجلس الأمن للاستفادة من نفوذه السياسي الجماعي لتعزيز هذه الحلول. مع ذلك، فإن نجاح الحل السياسي يقتضي الأخذ بأولويات واحتياجات الدول المضيفة في الاعتبار، فضلا عن تعاونها جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة المعنية الأخرى.

ولا ينبغي أن يستبعد السعي إلى الحلول السياسية الاستخدام المتناسب للقوة عند الاقتضاء. وفي بعض الحالات، تتعمد الجهات الفاعلة من غير الدول كالجماعات المسلحة أو الإرهابية، تقويض جهود السلام وتهدد أرواح المدنيين. ولا يمكن استبعاد استخدام القوة في مثل هذه الحالات. ونرحب في هذا الصدد، بخبرات قوة لواء التدخل التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقد حققت كلتاهما نجاحا ينوه به الكثيرون.

ولئن كانت الأمم المتحدة ليست على قدر كاف من التجهيز لفرض السلام، فإنه يجب على مجلس الأمن والجمعية العامة تقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القادرة على التدخل من أجل السلام. وهذا ضروري بوجه خاص، نظرا إلى أن طابع النزاعات هذه يقتضي التدخل في بعض الأحيان، وكذلك بسبب جمود النهج الذي تتبعه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتؤيد تشاد تحسين تحديد الأولويات وتعاقب المهام في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الأمن إجراء مشاورات هادفة مع الدول المضيفة والشركاء الإقليميين ودون الإقليميين، فضلا عن البلدان المجاورة.

تؤيد تشاد بقوة الطلب الذي تقدمت به نيوزيلندا وفرنسا بشأن تحسين حماية حفظة السلام. وفي هذا الصدد، نحث مجلس الأمن على التصدي لمسألة السلامة والأمن بوصفها مسألة استراتيجية قصوى. ولقد خسرت تشاد، شأنها شأن البلدان الأخرى، العديد من جنودها الذين تم نشرهم في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ولن تستطيع الأمم المتحدة لوحدها،بالرغم من خبراتها وموارد الكبيرة، التصدي للعديد من التحديات التي تواجهها في مجالي السلام والأمن، وخاصة في أفريقيا. وعليه، فإن من الضروري أن تعزز الأمم المتحدة شراكتها الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي. وليس ثمة حاجة إلى التذكير بأن الغالبية العظمى من عمليات الأمم المتحدة للسلام، بما في ذلك الأفراد النظاميين تُنشر في أفريقيا، وأن الاتحاد الأفريقي شريك استراتيجي رئيسي لها وأنه بحاجة إلى الدعم في جهوده، وأنه يجب أن يكون على ارتباط وثيق على وجه الخصوص، مع جميع مبادرات الأمم المتحدة المعنية بعمليات السلام في القارة الأفريقية.

وينص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على أن تضطلع المنظمات الإقليمية بدورها، وهذا ما يؤديه الاتحاد الأفريقي بطريقة بارعة. وكمثال على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأفريقي يعمل حاليا في السودان، بوصفه جزءا من العملية المختلطة لاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ويعمل أيضا في الصومال وغيره. ونشر الاتحاد الأفريقي مؤخرا عمليات للمرة الأولى في مالي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ويسّر في وقت لاحق نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على التوالي. وعلاوة على ذلك، فإن للاتحاد الأفريقي مزايا نسبية راسخة من قبيل القرب الجغرافي والتمتع بالشرعية والمعرفة بالأسباب الجذرية للنزاع والقدرة على الاستجابة بسرعة في حالات الأزمات.

وفيما يتعلق بتقاسم الأعباء، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم الاتحاد الأفريقي، وخاصة عن طريق تمويل عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن، على النحو الذي أوصى به

الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، والأمين العام في تقريرهما.

ختاما، نعرب عن امتناننا للفريق المستقل الرفيع المستوى والأمين العام على تقريريهما الحافلين بالتوصيات. وتؤيد تشاد جميع التوصيات ذات الصلة الواردة فيهما، ولا سيما تلك المتعلقة بمسألة تمويل عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي المأذون بها من قبل مجلس الأمن.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وآرائه بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي استمعنا إليها باهتمام كبير. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره (S/2015/682) الذي نرى أنه شامل وتطلعي نحو المستقبل. ونرى أن جلسة اليوم قد أتت في وقت مناسب جدا، ونشكر رئاسة المملكة المتحدة على إعداد مذكرة مفاهيمية تفصيلية ومفيدة (S/2015/846، المرفق) ومن شأنها أن تساعد في توجيه مداولاتنا نحو اختتام مثمر.

وما تزال ماليزيا تواصل المساهمة بقوات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٦٠ أي بعد ثلاث سنوات من نيل استقلالها في عام ١٩٥٧. وذلك دليل على إيماننا بتعددية الأطراف ومبدأ العمل الجماعي.

ومنذ ذلك الحين، شهدنا تطوراً كبيراً في نطاق حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ودورهم ومهامهم، بما يتجاوز بالتأكيد بكثير ما كان متوخى في ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق عمليات السلام الجارية، ولا سيما تلك التي تنطوي على جوانب لما يسمى بالتراع المجمد، نعتقد أن مجلس الأمن يمكن أن يفعل المزيد للاستفادة من نفوذه السياسي بهدف تسريع التسويات السياسية بين الأطراف المتحاربة على أرض الواقع. وفي بعض الحالات، مثل لبنان والسودان والصحراء الغربية، على سبيل المثال، نعتقد أن هناك مجالاً للبعثات في الميدان، فضلاً عن المجلس، لتحسين العلاقات مع الأطراف المعنية والاستفادة منها بهدف دفع العملية السياسية إلى الأمام.

ونشهد أيضاً عددا متزايد من الحالات التي تجري فيها عمليات تسوية التراع خارج المجلس، مع قيام الجهات الفاعلة والمنظمات الإقليمية بدور قيادي. وهذا توجه مشجّع، ونعتقد أنه ينبغي دعم وتعزيز قدرة وإمكانات المنظمات الإقليمية لمواصلة القيام بذلك. ومع ذلك، وإذ نضع في الاعتبار الدور والمسؤولية المعهود بهما إلى المجلس في صون السلم والأمن الدوليين، وفي سياق هذه العمليات، فمن المهم مشاركة المجلس كلّه وليس بعض أعضائه فقط. لا يمكن تحويل مجلس الأمن إلى مجرد سلطة للتصديق. فمن شأن ذلك أن يضعف مصداقيته ويحد من نفوذه السياسي.

وكما أشير عن حق في المذكرة المفاهيمية، لدى مجلس الأمن مجموعة من الأدوات يمكنه نشرها لضمان وفائه بالولاية المنوطة به. وربما كان الأكثر أهمية أنه يحتاج إلى تحول في التفكير من وضعية إدارة التراعات إلى وضعية حلّ المشاكل. وفي الوقت نفسه، يمكن للمجلس تجديد أدواته القائمة بالطريقة التي أعطت بها نيوزيلندا، على سبيل المثال، معنى جديدا للتشاور بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، والتي نؤيدها تماماً. وفي رأينا فإن هذا الانخراط غير الرسمي يضيف قيمة، ويستحق النظر فيما إذا كان يمكن إضفاء الطابع المؤسسي عليه. ولا أعني بإضفاء الطابع المؤسسي إضفاء الطابع الرسمي.

وفيما يتعلق بمسألة تتابع الولايات، لا تعارض ماليزيا هذه الفكرة من حيث المبدأ، ويمكن أن تؤيدها بسهولة. ومع ذلك، فإننا نعتقد بوجوب استيفاء بضعة شروط مسبقة قبل نشر عمليات من هذا القبيل. هذه الشروط المسبقة تعني، في جوهرها، المزيد من المعالجة الشاملة لجميع المسائل المبينة في تقريري الأمين العام والفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446). ومن الناحية التشغيلية،

يجب أن تعطى الأولوية المناسبة لمجالات من قبيل الدعم اللوجستي وتشكيل القوات ونشرها وتحديد الولاية، من بين أمور أخرى، مع إبقاء النظر مركّزاً في الوقت نفسه على الجوانب العملية مثل أثر البعثة، وبطبيعة الحال، التكاليف المالية.

وتحديد الولاية هام بوجه خاص. وفي رأينا، ينبغي أن يكون مركّزاً ومصمما خصيصا للحالة. ويتعين على البعثات أن تكون قادرة على تفسير ولاياتها وتطبيقها على الصعيد التقني على أرض الواقع. وفي نفس الوقت، يجب نشر القوات بموجودات كافية ومناسبة من أجل التنفيذ الفعال لواجباتها. وفي سياق تزايد الطابع المعقد للحالات التي يتم فيها نشر عمليات السلام، ثمة مسألة أساسية أخرى يجب التصدي لها عند النظر في مسألة تتابع الولايات وهي المحاذير. وفي رأينا، إذا كان لعمليات السلام الاضطلاع بولاياتها على نحو فعال، فهناك حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن الكيفية التي يمكن بها للمحاذير المفروضة من قبل بلدان محددة مساهمة بقوات إما أن تساعد على نجاح البعثة أو تعوقه. وفي هذا الصدد، سيكون مفيداً للغاية إجراء مناقشة مركزة تشارك فيها البلدان المساهمة بقوات بشأن المحاذير وحماية المدنيين، بما يؤدي إلى التفاهم الكامل والمتفق عليه. وبشأن مسألة أخرى ذات صلة، نود أن نؤكد على أن الاقتراحات الداعية إلى تعزيز البعثات، لا سيما عناصرها المدنية، لا ينبغي أن تخل بدور المستشارين المعنيين بشؤون الحماية ولا سيما للنساء والأطفال.

وفي الختام، إننا نقدر كثيراً الفرصة الممنوحة اليوم لمجلس الأمن لمناقشة تنفيذ نتائج استعراض عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. ونأمل أن يتسنى عقد مناقشات مماثلة في المستقبل تتطرّق إلى مجالات وجوانب أخرى تناولها الاستعراض. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الرئاسي الذي يجري حالياً التفاوض عليه بشأن هذه المسألة ونتطلع إلى اعتماده قريباً. نحن مدينون للرجال والنساء الشجعان الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم في بعض من أشد حالات النزاع أسىً وخطورة بأن ننظر في هذه المسائل على أقل تقدير، وواجبنا بوصفنا أعضاء المجلس التصدي لها.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتوجيه العزاء في ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في مالي اليوم. نحن ندين بشدة هذه الأعمال الإجرامية.

ونشيد برئاسة المملكة المتحدة على تنظيم جلسة اليوم، التي تتيح لنا فرصة لتقييم المقترحات من أجل تعزيز عمليات السلام في وقت يواجه فيه السلم والأمن الدوليان تحديات غير مسبوقة. ونشكر الأمين العام على تقديم تقريره (S/2015/682) بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446). ونشيد به على استعراضه لجهود الإصلاح بهدف تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام على وجه التحديد. ونشيد أيضاً بالفريق الرفيع المستوى على الطريقة السريعة والمثيرة للإعجاب التي أجرى بها استعراضه الشامل لعمليات السلام، وكذلك على ما قدمه من توصيات بعيدة الأثر.

في المناقشة المفتوحة الأخيرة التي عقدها مجلس الأمن بشأن منع نشوب النزاعات وأسبابها الجذرية وبناء مجتمعات سلمية (انظر S/PV.7561)، تناولت الدول الأعضاء بإسهاب تزايد انعدام الأمن في جميع أنحاء العالم، الذي بات يتّصف بالحروب الأهلية والنزاعات غير المتناظرة والإرهاب والتعصب والكراهية، فضلاً عن الطريقة التي يمكن بها منع نشوب النزاعات والانتقال إلى مرحلة بناء السلام.

إن التقييمات التي أجراها الفريق الرفيع المستوى وتقرير الأمين العام تشكل أساس مناقشة اليوم للاستعراض ومستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي المستقبل القريب، سيركّز جميع الدول الأعضاء الاهتمام على توصيات الفريق

وعلى الأولويات والعناصر الرئيسية المبينة في خطة الأمين العام من أجل ترجمتها إلى إجراءات، تتمحور حول الركائز الثلاثة وهي المنع والوساطة والشراكات الإقليمية والعالمية، وتخطيط وتنفيذ عمليات الأمم المتحدة للسلام.

ونحن نتفق تماماً مع الأمين العام بشأن مزايا كفالة مشاركة مجلس الأمن المبكرة باعتبارها واحدة من أكثر الأدوات المتاحة لنا فعالية لمنع نشوب النزاعات والتوسط بشأنها. ونحن نتفق مع اعتراف الفريق بعدم إمكانية الاستجابة بفعالية للأزمات المتعددة ومشاكل إرهاق إدارة النزاعات، ودعوته إلى تجديد الجهود المبذولة في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة بوصفهما من المهام الأساسية للأمم المتحدة. كما نتفق أيضاً مع اعترافه بالحاجة إلى دعم الدول الأعضاء بوصفه علامة على التصميم العالمي على الحد من النزاعات المسلحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحدد التقرير مجموعة من الأدوات والقدرات من أجل تعزيز وإيجاد استجابات أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة للنزاع عن طريق العمل المبكر، بما في ذلك المبعوثون والمكاتب الإقليمية والمساعي الحميدة وخبراء الوساطة الاحتياطيون وتقديم الدعم إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

في البداية، وبعد اندلاع النزاع، كان ينظر إلى التسوية السياسية تقليدياً باعتبارها شرطاً أساسياً لنشر عملية لحفظ السلام، لأن ذلك يعني وجود سلام حقيقي لحفظه، مع اتفاق سياسي وموافقة الأطراف المعنية بوصفه الأساس. لكن في الوقت الراهن، يجري نشر معظم عمليات حفظ السلام في بيئات تكون فيها النزاعات متأججة تماما، مع انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وهو سيناريو يتعارض بشكل جذري مع فهمنا التقليدي لنشر عمليات حفظ السلام. ويصر الفريق عن حق على الحاجة إلى الحلول السياسية بوصفها جزءاً أساسياً من هذه العمليات، وذلك استناداً إلى أن مشاركة الأمم المتحدة يجب أن تصمم وتنفذ لمساعدة أطراف النزاع على الوصول إلى تسوية سياسية والمحافظة عليها، بالنظر إلى أن استخدام القوة ليس في صميم عمليات السلام للأمم المتحدة وفي رأينا أنه لا ينبغي استخدامها إلا عندما يتعرّض المدنيون للعنف وسوء المعاملة.

ويمثل إنشاء شراكات إقليمية وعالمية وتعزيزها ركيزة أخرى حُددت بوصفها عنصرا بالغ الأهمية لمستقبل عمليات حفظ السلام، من خلال المزيد من التعاون المؤسسي وتمكين التشاور بشأن الإنذار المبكر وتحليل النزاعات. ونظرا لأن معظم عمليات السلام منتشرة في أفريقيا، يجب أن يكون الاتحاد الأفريقي شريكا رئيسيا للأمم المتحدة. ولذلك، تؤكد أنغولا من جديد على دعوة الفريق إلى إنشاء آليات لتمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به دعما لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، حيث ينبغي أن يحشد الأفارقة أنفسهم المزيد من الموارد لهذه العمليات. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأفريقي ينبغي أن يستمر في تلقي خبرات تقنية وفي مجال التخطيط في منع نشوب النزاعات والتخطيط العسكري والشرطي والإدارة اللوجستية والمالية، وكذلك في إدماج قضايا حقوق الإنسان في عمليات الاتحاد الأفريقي. وإذ نأخذ في الاعتبار الخبرة التي اكتسبتها مؤخرا عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فمن الضروري إضفاء الطابع المؤسسي على عملية تشاورية والآليات المشتركة.

ويشكل تخطيط عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة وتنفيذها الركيزة الثالثة ذات الأولوية في التقرير، الذي يوصي – ونحن نوافق تماما على هذا – بإجراء حوار متواصل بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والشركاء الإقليميين من أجل تحقيق فهم أفضل للفرص والتوقعات والقدرات والقيود أمام أي عملية من عمليات حفظ السلام.

وفيما يخص دور مجلس الأمن، فإننا نتشاطر الرأي القائل بأن هذا الجهاز ينبغي أن يشرع في عملية ذات طابع نقدي

بقدر أكبر لترتيب الأولويات عند تقييم الولايات واستعراض عمليات حفظ السلام، وينبغي أن ينظر بدقة – عند الاقتضاء – في إعداد ولايات متعاقبة أو مُقسمة إلى مراحل أو في إنشاء عمليات جديدة لحفظ السلام.

وقبل الختام، نرى أنه من الضروري الدعوة إلى العمل المتضافر في تنفيذ المجالات المُحددة باعتبارها بالغة الأهمية في قدرة الأمم المتحدة على صون السلام، والتي يأتي على رأسها منع نشوب التراعات. وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فإننا نكرر التأكيد على الأهمية الرئيسية للسعي إلى إيجاد حلول سياسية للتراعات وعدم فرض حلول بالعنف أو بوسائل قسرية؛ والحاجة إلى الدعم السياسي والتشغيلي لبعثات حفظ السلام، ولا سيما في حالات الاعتداء والعنف ضد المدنيين؛ وأخيرا، الحاجة إلى زيادة الشراكات وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، والاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص.

إن عملية الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام وهيكل بناء السلام وبرنامج المرأة والسلام والأمن مبادرات حاسمة من أجل تعزيز فعالية الأمم المتحدة في مسعى تحقيق السلام والأمن الدوليين. وقد كان مؤتمر القمة الذي عقد في ٢٨ أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة فرصة ممتازة للتأمل والتماس سبل جديدة للتصدي للأخطار المتزايدة التي يواجهها العالم الآن وتهدد السلام والأمن، حيث أكد أكثر من ٣٠ بلدا من جديد على دعمهم وقدموا تعهدات محددة بتقديم المساعدة إلى عمليات حفظ السلام.

السيد شبوكوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام (S/2015/682) الذي يقترح فيه سبل المضي قدما في تنفيذ التوصيات المقدمة من الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. ونقدر الجهود التي بذلتها الرئاسة لتركيز هذه الإحاطة الإعلامية على عدد قليل من التوصيات المحددة ونأمل أن يسهم ذلك في إجراء مناقشات أكثر اتساقا بين أعضاء المجلس.

دائما، ما نشير في مناقشاتنا إلى ضرورة إعادة تركيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال منع نشوب التراعات. غير أن الفجوة لا تزال واسعة بين الإعلانات والإجراءات. وقد أصاب الفريق كبد الحقيقة بوصف الأمم المتحدة على أنها تركز بصورة أكبر على إيصال سيارات الإسعاف إلى أسفل الجرف بدلا من أن تسعى إلى منع السقوط. والتدابير الوقائية متعددة وتشمل الإنذار المبكر والقدرة على الإنذار وعمل المجلس مبكرا للتصدي للتهديدات الناشئة والوساطة والمساعي الحميدة وتحسين الشراكات مع المنظمات الإقليمية ومع آلياتها للإنذار المبكر.

ونحن ندرك أن المشاركة الاستباقية في بعض الأحيان للأمم المتحدة قد لا تكون كافية لمنع اندلاع التراعات، كما يتبين من المأساة الإنسانية التي تبدو بلا نهاية في اليمن. ومع ذلك، فإن احتمال الفشل ليس عذرا لعدم المحاولة. فينبغي أن يظل المجلس مرنا وأن يتسم بروح المبادرة في طرح المسائل الناشئة للمناقشة على وجه السرعة، سواء عن طريق إعادة إنشاء شكل ما من أشكال استكشاف الآفاق أو من خلال عقد إدارة الشؤون السياسية لجلسات إحاطة غير رسمية أو من خلال استخدام ”مسائل أخرى“.

كما ينبغي زيادة تطوير مبادرة الأمين العام المعنونة ”الحقوق أولا“ وتطبيقها بصورة منهجية باعتبارها أداة للإنذار المبكر، توفر معلومات فورية وموثوقة دون حذف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن الحاجة إلى النشر السريع لا يمكن أن تكون بمثابة ذريعة للمساس بسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء جميع أشكال الاستغلال والانتهاك

الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ويكتسي النهج الوقائي أهمية قصوى، بما في ذلك التدريب السابق للانتشار وتوفير العدد الكافي من الموظفين للبعثات مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني ونشر مستشارات، ومستشارين في مجال حماية الطفل، ووجود آليات مجدية لتقديم الشكاوى والتأديب وتطبيق إجراءات الفرز المناسبة. كما أن التوصيات الواردة في تقرير الأمير زيد لعام ٢٠٠٥ (A/59/710) عن جعل آلية التحقيق في الشكاوى أكثر استقلالية عن البعثات لا تزال صالحة.

وكي يكون للأمم المتحدة تأثير مفيد على أرض الواقع، كما يذكر الفريق، فإنها ينبغي أن تكون قادرة على إنشاء بعثات ''ملائمة'' بقدر أكبر وليست بمثابة ''نماذج جاهزة''. ويجب أن يضمن المجلس والأمانة العامة أن تكون ولايات البعثات على القدر الكافي من الوضوح والقوة وأن يتم تمويلها ودعمها بما يكفي من المعدات اللازمة. ويجب أن يكون لدى حفظة السلام الإرادة والقدرة على التصرف دفاعا عمن كُلفوا بحمايتهم.

وحيث إن الأمم المتحدة مضطرة للعمل في ظل عدم كفاية القدرات وما يستغرقه تشكيل القوات من وقت طويل، فإن تحديد الأولويات والتعاقب قد يكونان بالفعل النهج الأنسب في الحالات التي يعني فيها كل يوم من التقاعس حدوث المزيد من الوفيات وحالات التشريد. وقد تم تطبيق هذا التعاقب في الآونة الأخيرة في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وتم الترحيب به باعتباره مثالا يحتذى. وفي حين أننا نقدر هذا الابتكار تماما، نرى أنه ينبغي أن نواصل بعناية مراعاة الأثر المترتب على التعاقب حيثما يجري تطبيقه وأن نستخلص دروسا من أجل إجراء تحسينات.

وعلى أرض الواقع في جمهورية أفريقيا الوسطى، تم الإعراب عن القلق إزاء أثر هذا التعاقب على قدرة البعثة على دعم الجهود المبذولة لإصلاح قطاع الأمن في وقت تتسبب هذه المسألة في ردود فعل ساخنة بصفة خاصة في الدوائر السياسية وكذلك بين السكان. وبينما لا يزال الأمن في البلد يعاني من نكسات، لا يمكن أن تكون الحاجة أكثر إلحاحا إلى الاستثمار في عملية إصلاح قطاع الأمن والتنفيذ الفوري لإجراءات فرز والمضي في بناء قوات دفاع وأمن مهنية تتمتع بمقومات البقاء. وعلاوة على ذلك، فإن عدم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على ولاية الحماية، لا سيما فيما نقترب من الانتخابات.

وفي جنوب السودان، وفي ظل وجود ما يقرب من ١٩٠ ٠٠٠ مدني يلتمسون الحماية في مواقع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فإن مهام البعثة للحماية العاجلة تكتسي نفس القدر الذي كانت عليه من الأهمية، غير أنه يُنتظر من البعثة أن تقدم المزيد. ولقد استمعنا إلى الممثل الخاص للأمين العام يدعو إلى توفير المرونة وإجراء تعديلات في الولاية كي تتمكن من تحقيق بعض النتائج اليسيرة المنال في بيئة لا يزال فيها العداء لبعثة الأمم المتحدة كبيرا. وفي تشرين الأول/أكتوبر، تم تعديل الولاية من أجل دعم تنفيذ اتفاق السلام. وسيقوم المجلس الشهر القادم مرة أخرى بتنقيح الولاية لتجسد الحاجة إلى المزيد من المشاركة السياسية. والمجلس يملك القرار بشأن أفضل السبل لتحقيق التوازن بين الأولويات الأساسية والتدابير اللازمة لبناء الثقة مع البلد المضيف مع ضمان توفير ما يلزم من الموارد وعناصر تمكين القوة.

وفي مالي، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تواجه مجموعة معقدة من المهام والتحديات وتعمل في إطار بيئة تخضع لتهديد إرهابي مستمر تم تذكيرنا به مجددا هذا الصباح. والأمر يتطلب تكثيف المناقشات بين جميع أصحاب المصلحة لتحديد كيفية تعديل البعثة واستكمالها لتقديم أفضل حماية ليس للمدنيين فحسب، بل ولحفظة السلام أنفسهم أيضا.

وأخيرا، وعلى نحو ما أكد الأردن بحق، فإن تعاقب الولايات مفهوم ينبغي استكشافه ليس عندما يتم نشر عملية لحفظ السلام فحسب، ولكن أيضا عند استعدادها للمغادرة.

واستنادا إلى الإنجازات التي حققتها كوت ديفوار في مجالات المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي والانتهاء من الانتخابات الرئاسية بنجاح، استخدم المجلس نقاطا مرجعية لقياس التقدم المحرز والتي كانت الأساس للإنهاء التدريجي للبعثة وتسليم السلطة إلى الحكومة المضيفة وفريق الأمم المتحدة القطري. وينبغي أن نطبق هذا النموذج بصورة أكثر انتظاما حيث إنه يوفر لجميع الأطراف المعنية طريقا واضحا نحو إكمال مشاركة الأمم المتحدة ويشجع في توليد إحساس بملكية الإصلاحات اللازمة لتحمل كامل المسؤولية عن مستقبل البلد.

ويمكن الاستفادة من تسلسل النقاط المرجعية واستخدامها لمنع إنشاء بعثات حفظ السلام بل وإيفادها بشكل متعجل وقبل الأوان. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الواضح أن صياغة الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لاستراتيجية خروج تدريجي، مقيدة بنقاط مرجعة ومؤشرات في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، تشكل مسار عمل أفضل يمكنه الإقلال إلى أدنى حد من خطر تبديد المكتسبات التي تحققت بتكلفة كبيرة للشعب الكونغولي والمجتمع الدولي. ولو كنا قد التزمنا بتلك المعايير المرجعية في حالة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ربما كانت لدينا حالة مختلفة في بوروندي اليوم.

وفي الختام، نناشد المجلس مواصلة المناقشة بشأن التوصيات التي قدمها الفريق الرفيع المستوى والأمين العام، ونأمل أن يعقب هذه التوصيات اتخاذ إجراء ملموس في القريب العاجل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

وأود أن ابدأ ببياني ببضعة تعليقات على الحالة في مالي. وعلى غرار الآخرين في المجلس، فإنني صدمت من هول أزمة الرهائن التي وقعت في باماكو اليوم. وأعرب عن تضامني مع حكومة مالي وشعبها في مكافحتهما للإرهاب. وأقدم تعازي الصادقة لضحايا الهجوم وأعبر عن تعاطفي العميق معهم في مشاعر الخوف والإصابات التي ألحقت بمن أُخذوا رهائن. ونشيد بالإجراء السريع والحاسم الذي اتخذته قوات الأمن المالية، بدعم من القوات الفرنسية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وسيبقى مجلس الأمن منخرطا بشكل وثيق في تحقيق الاستقرار في مالي من خلال بعثة الأمم المتحدة، وتحظى حكومة مالي وشعبها بدعمنا الكامل في هذا الوقت العصيب.

وأود أن أشكر الأمين العام ليس على إحاطته الإعلامية وحدها بل أيضا على مبادرته لإجراء استعراض عمليات السلام (انظر S/2015/446) ومتابعته لذلك الاستعراض، بما في ذلك من خلال هذه الجلسة لمجلس الأمن. وكما سمعنا اليوم، فإن المجلس بحاجة إلى أن يضطلع بدور هام في تمكين عمليات السلام إذا أريد لنا أن نتصدى لتحديات النزاعات في الوقت الحالي وفي المستقبل.

وبالنسبة للمملكة المتحدة، هذا يعني تحسين الطريقة التي يكلف بها المجلس البعثات وتغيير كيفية مناقشتنا لأعمال الأمم المتحدة في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاع. وفي أفضل الحالات، بوسع حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة أن ينقذ الأرواح، ويعيد بناء المجتمعات المحلية ويبدل الخوف بالأمل. ولكن ليس كل حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة يرقى إلى المستوى الأفضل. فعلى وجه الخصوص، على الأمم المتحدة أن ترد بقوة على جميع مزاعم الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة، ونحن كذلك، شأننا شأن نيوزيلندا وآخرين، نؤيد توصيات الأمين العام وعلى أهبة الاستعداد للمساعدة

في تنفيذها. وفيما يتعلق بهذه المسألة والمسائل الأخرى المتصلة بعمليات السلام، فقد حان الوقت الآن للتوقف عن الكلام وبدء اتخاذ إجراء لإحداث فرق حقيقي. وأود أن أقدم ثلاثة اقتراحات عملية بشأن كيفية تمكننا من القيام بذلك، بالتركيز على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على سبيل المثال.

أولا، نحن بحاجة إلى وضع ولايات متدرجة أو متعاقبة بشكل أفضل مع زيادة تحديد أولويات المهام المكلف بها. وبدأ المجلس ذلك في الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويحدوني الأمل في أن نتمكن من مواصلة النظر في زيادة تحديد الأولويات وتعاقب المهام حينما نأتي إلى استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الشهر المقبل. ويجب أن نحدد اتجاه واضحا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إذ تتطور مراحلها خلال الأشهر المقبلة بغية دعم اتفاق السلام. وبطبيعة الحال، سنسترشد بالتقييم الفني لإدارة عمليات حفظ السلام. كما ينبغي أن نغتنم هذه الفرصة لنفكر مليا في أولويات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وكيفية تعاقبها وأفضل السبل لتوسيع البعثة لكي تنجز الأعمال اللازمة على أرض الواقع.

ثانيا، نحن بحاجة إلى ايصال رسائلنا السياسية بشكل سليم. وحين يتكلم المجلس، فإنه يمثل صوت المجتمع الدولي. ويجب أن نستخدم ذلك الصوت لدعم أعمال بعثاتنا في جميع أرجاء العالم، فضلا عن عمليات السلام التي نقودها نحن والآخرون. وعلينا أن نستخدم جميع الأدوات المتوفرة تحت تصرف المجلس للإعراب عن رأيه بصراحة حينما ترتكب الانتهاكات المتكررة لاتفاقات مركز القوات. كما يلزم أن نأخذ بعين الاعتبار التأثير الذي يمكن أن تحدثه رسائلنا السياسية في منع نشوب النزاعات وفي الاستجابة لحالات النزاع الناشئة. وهذا يعني استخدام البيانات الصحفية والقرارات وزيارات المجلس إلى المنطقة لتوجيه رسائل واضحة ولا لبس فيها؛ ونعم، هذا يعني الاستعداد لفرض الجزاءات وعمليات حظر توريد الأسلحة عند الاقتضاء. كما يعني أنه إذا أبدت الدول التزاما ثابتا بالسلام وأوفت بهذا الالتزام، ينبغي أن نستجيب لذلك الالتزام بتصميم مماثل.

وأخيرا، ترى المملكة المتحدة أننا بحاجة إلى المزيد من استقاء المعلومات والتحليل الأفضل بغية تحسين قدرتنا على حماية المدنيين. وللاستنارة في سحب البعثة على مراحل، يلزم تزويد المجلس بالأدلة على كيفية اضطلاع البعثة بمهامها والسبب وراء أوجه القصور. وينبغي أن يشمل هذا ما إذا كان تشكيل البعثة الحالي وعناصرها العسكرية كافية أو غير كافية لإنجاز المهام. وكل هذا يتطلب المزيد من التحليل الاستراتيجي والتخطيط في المراحل المبكرة من جانب الأمانة العامة. ونؤيد تأييدا تاما اقتراح الأمين العام لتعزيز تلك القدرات وللانخراط مع مجلس الأمن في مرحلة مبكرة.

ويمكننا أن نضع هذا موضع التنفيذ بالتفكير بشأن الأدوات التي تحتاج إليها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بغية حماية المدنيين بصورة أفضل. ما هي القدرات المتعلقة بالشرطة أو القوات العسكرية الإضافية أو المختلفة المطلوبة؟ وما هي مستويات المساعي الحميدة اللازمة لدعم التزام الأطراف السياسي بوقف إطلاق النار بغية خفض التهديد الذي تمثله أعمال العنف للمدنيين؟ كما أن الانخراط مع المجتمعات المحلية سيكون بالغ الأهمية – وهو وضع السكان في صميم الأعمال التي نقوم بها والتفكير حقا في الأعمال التي يمكن أن تنجزها بعثة الأمم المتحدة بغية تحقيق النجاح لمن يعيشون هناك. وينبغي أن نستمع بعناية للمجتمعات المحلية بشأن كيفية تمكنها من دعم أعمال البعثة.

وأتطلع إلى مواصلة هذه المناقشات فيما نقترب من تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الأسابيع المقبلة. وإذا اتخذنا هذه الخطوات أو أكثر منها، أعتقد أنه سيتسنى لنا

إجراء تحسين ملموس في أعمال بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة بشكل عام، وبالقيام بذلك، يمكننا المساعدة في تحسين حياة السكان في جنوب السودان وخارجه.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.